

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون \_ تيارت \_

ميدان : علوم اقتصادية، تجارية وعلوم

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية



كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

التسيير

قسم: علوم اقتصادية وتسيير وعلوم تجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبان :

فطناسي محمد

قدور خالد

تحت عنوان :

دراسة اقتصادية تحليلية للقدرة الشرائية للعملة المحلية في  
الجزائر خلال فترة (2000-2020)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من :

رئيسا

أستاذ تعليم العالي بجامعة تيارت

أ. ستي عبد الحميد

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر أ بجامعة تيارت

أ. عمران بن عيسى

أستاذ مساعد أ بجامعة تيارت ممتحن

أ. شداد محمد

السنة الجامعية: 2022-2023

## شكر و عرفان

قال تعالى : { و اذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم و لئن كفرتم إن عذابي لشديد }

و قال رسول الله صلى الله عليه و سلم

{من لم يشكر الناس لم يشكر الله }

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و امتنانه و نشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا و نبينا محمد عبده و رسوله .

بعد الشكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع بجزيل الشكر و التقدير للأستاذ المشرف عمران بن عيسى الذي منحنا ثقته و لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته القيمة و التي ساهم بشكل كبير في إتمام و استكمال هذا العمل و كما اشكر الوالدين على كل مجهوداتهم و دعمهم الدائم و أخواتي

اشكر كل من علمني حرف كل الأساتذة كل الطلبة و خاصة الزملاء أشكركم من قلبي على كل ما شكرناه من علم من معرفة من دعم من موااساة أشكركم على كل لحظة كنا معا طلاب مالية و تجارة دولية دفعة 2023 بجامعة ابن خلدون تيارت كما أتقدم بأسمى معاني الشكر إلى كل أعضاء لجنة التقييم الموقرة لقسم العلوم التجارية

## الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات أهدي هذا العمل إلى كل من علمني

حرفاً في مشواري الدراسي

إلى الوالدين الكريمين

و إلى كل إخوة والأخوات وكل الزملاء بمديرية التعمير والهندسة المعمارية  
والبناء وجميع أساتذة جامعة ابن خلدون خاصة أستاذ عمران بن عيسى الذي

كانسبب في إتمام هذا العمل المتواضع

أهدي لكم هذا العمل بنية صادقة

وفي التمام نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وينفع به

كل طالب

## الإهداء

الحمد لله ذي المنّ والفضل والإحسان سخر الأديان وخلق الإنسان فعلمه  
البيان له الحمد كله وله الشكر كله ،وماتوفيقني إلى به عز سلطانه وجل جلاله  
وثبت برهانه .

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وألبسهما

ثوب الصحة والعافية

و إلى افراد العائلة والاصدقاء

و إلى كل من تحملهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي

وفي التمام نسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم وينفع به

كل طالب

فطناسي محمد

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	رقم
23	مقارنة تطور أوزان السلة الاستهلاكية بين 1990 و 2019	01
26	المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI خلال الفترة 1990-2020	02
42	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على السلسلة CPI	03
44-43	نتائج اختبار ديكي-فولار على السلسلة DCPI	04
46-45	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على TC, M2	05
47-46	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على السلاسل	06
49-48	معايير تحديد درجة التأخير ( P ) المتلى	07
50	نتائج اختبار جوهنسن Johansen للمتغيرات (CPI, TC, M2)	08

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم
21	أوزان السلع والخدمات الإستهلاكية حسب كل مجموعة	01
27	منحنى بياني يوضح التغير في القدرة الشرائية لمبلغ 1000دج للفترة 1999-1990	02
28	منحنى بياني يوضح التغير في القدرة الشرائية لمبلغ 1000دج للفترة 2020-2000	03
43	منحنى تطور السلسلة CPI	04
45	منحنى تطور DCPI	05
48	منحنى يظهر وجود مسار مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل	06

## الفهرس :

شكر و عرفان

الإهداء

قائمة الجداول :

قائمة الأشكال :

أ.....: مقدمة

الفصل الأول:الإطار النظري لمفهوم النقود والقدرة الشرائية للعملة

2.....: تمهيد

3.....المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النقود.....

3.....المطلب الأول: مفاهيم حول النقود.....

5.....المطلب الثاني: أنواع النقد.....

7.....المطلب الثالث: السياسة النقدية وأهدافها.....

9.....المبحث الثاني:عموميات حول القدرة الشرائية.....

9.....المطلب الأول:مفهوم القدرة الشرائية.....

11.....المطلب الثاني:مفهوم القوة الشرائية ونظرياتها.....

13.....المطلب الثالث:أقسام وعناصر القدرة الشرائية وطرق قياسها.....

15.....المبحث الثالث:العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية وسياسة تخفيض قيمة العملة.....

15.....المطلب الأول: العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية للعملة وأسباب ضعفها.....

17.....المطلب الثاني: سياسات رفع وتخفيض قيمة العملة.....

الفصل الثاني:دراسة إحصائية تحليلية وقياسية لتدني القدرة الشرائية للعملة المحلية

20.....:تمهيد.....

21.....المبحث الأول : مؤشرات تدني القدرة الشرائية للنقود في الجزائر.....

21.....المطلب الأول: حساب مؤشر الأسعار في الجزائر.....

24	المطلب الأول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر .....
29	المطلب الثاني : آثار تدهور القدرة الشرائية للعملة على الاقتصاد الوطني .....
33	المبحث الثاني: تطبيق طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة.....
33	المطلب الأول: مفهوم وخصائص التكامل المتزامن.....
41	المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة.....
47	المطلب الثالث: إختبار علاقة التكامل المتزامن (علاقة التكامل المشترك) .....
51	المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM.....
54	.....: خلاصة
56	.....: خاتمة
59	.....: قائمة المصادر والمراجع
62	.....: الملخص

مقدمة

تشير القدرة الشرائية إلى القوة التي تمتلكها العملة في شراء السلع والخدمات في سوق معينة خلال فترة زمنية محددة وتعتبر هذه الأخيرة أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاقتصاد عامة و حياة الافراد خاصة وذلك لكونهم المعنيين بالاستهلاك ،وتتأثر القدرة الشرائية للنقود بالعديد من العوامل بما في ذلك مستوى التضخم والفائدة والعرض والطلب على العملة في السوق ،وحالة الاقتصاد العام للبلد ، سياسات الحكومة والبنط المركزي ،فعلى سبيل المثال إذا كان تضخم في الاقتصاد فإن قيمة العملة ستخفض بشكل عام وبالتالي تؤثر سلبا على القدرة الشرائية للعملة والعكس صحيح.

قد تؤثر أيضا العوامل الاقتصادية العالمية على القدرة الشرائية للعملة مثل التجارة الدولية والسياسات النقدية والاقتصادية للبلدان الأخرى ،وذلك لكون هذه الأخيرة تؤثر في الطلب على السلع المصدرة من بلد ما وبالتالي تقوية العملة وزيادة القدرة الشرائية.

إن تدني القدرة الشرائية للعملة لبلد ما بنجر عنه تأثيرات سلبية على الفرد والاقتصاد بشكل عام حيث تؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وصعوبة تلبية احتياجات الافراد ،وتباطؤ النمو الاقتصادي مع ارتفاع المديونية وبالتالي اختلال الميزان التجاري والاقتصادي ،وكذا تراجع الاستثمار والمشاريع في البلد وبالتالي انخفاض رؤوس الأموال.

#### - الإشكالية:

بناء على ما سبق وبهدف دراسة وتبيان العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية للعملة والاثار الناجمة عن تدنيها نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي أهم أسباب وأثار تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري ، وماهو النموذج القياسي الذي يوضح ذلك؟  
وللإحاطة بحيثيات الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ماذا نقصد بالقدرة الشرائية للعملة ؟
- 2- ماهي أهم العوامل وأسباب تدني القدرة الشرائية للعملة ؟
- 3- ماهي الاثار الناجمة عن تدني القدرة الشرائية للعملة؟
- 4- ماهي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على قيمة العملة ؟

#### - الفرضيات:

- 1- إن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر يؤثر في التغيير في القدرة الشرائية للعملة المحلية .
- 2- هنالك علاقة عكسية تربط التغيير في قيمة القدرة الشرائية للعملة بحجم الكتلة النقدية المتداولة في الأجلين الطويل والقصير.

3- هنالك علاقة طردية ما بين القدرة الشرائية للنقود وسعر الصرف، فعندما تنخفض قيمة سعر صرف الدينار أما العملات الأجنبية هذا يؤدي إلى تدهور في قيمة القدرة الشرائية للعملة المحلية ويظهر ذلك في شكل ارتفاع في الأسعار سواء في الأجل القصير أو على المدى البعيد .

#### - أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تأكيد وإعطاء إجابة مؤكدة على الأسئلة المطروحة، كما تهدف إلى معرفة العلاقة بين أسباب وأثار تدني في قيمة العملة وبالتالي انخفاض في القدرة الشرائية للدينار الجزائري، بالإضافة إلى معرفة مختلف التغيرات الاقتصادية على المدى القصير والطويل .

#### - أهداف الدراسة:

هنالك جملة من الأهداف التي يمكن التوصل إليها من خلال هذا العمل ونذكر أهمها:

التعريف بماهية القدرة الشرائية للعملة وإبراز خصوصيات والوقوف على أثار الناجمة عن تدني القدرة الشرائية للعملة في الجزائر كإعادة توزيع المداخل وظهور الطبقاتية بالمجتمع وانتشار ظاهرة الفقر، بالإضافة إلى قياس مستوى القدرة الشرائية في الجزائر من خلال معرفة الضغوط التضخمية ومعرفة ارتفاع أسعار السلع والخدمات وأثرها على الحياة الاقتصادية للمواطن وذلك من خلال معرفة مختلف العوامل الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على قيمة العملة المحلية .

#### حدود الدراسة:

امتدت حدود الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2020 وقد تطرقنا إلى شرح بعض المعطيات في سنوات قبل ذلك نسبة إلى فترة مرت بها الجزائر في تحرير الأسعار، أما الحدود المكانية كانت في الجزائر .

#### - منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين، أولاً المنهج الوصفي والذي تم الاستعانة به في التأصيل النظري لمختلف جوانب الموضوع بما في ذلك مفاهيم القدرة الشرائية ونظريتها وطرق القياس، ثم المنهج التحليلي والذي تم استخدامه لدراسة أثر تدني القدرة الشرائية للنقود على الاقتصاد الوطني.

#### - الدراسات السابقة:

دراسة "عبد الله ياسين، بن عبد العزيز سفيان" 2021 بعنوان: دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري.

كان الهدف من هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين سعر الصرف الموازي ونظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري.

حيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على نموذج التكامل المتزامن بطريقة Engle Granger، وقد توصلت النتائج إلى أنه كلما كان الفرق بين سعر الصرف الموازي وسعر الصرف الرسمي كلما أدى إلى احتمال انخفاض قيمة العملة وهذا ما يؤدي إلى التضخم وبالتالي الزيادة في المستوى العام للأسعار.

دراسة "حاكم إكرام" 2021 بعنوان: ما مدى تأثير سعر الصرف الموازي على القدرة الشرائية 1990-2019.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك علاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 من خلال الاستعراض النظري للدراسة.

أما بالنسبة للدراسة التطبيقية فقد تم استخدام نموذج اشعة الانحدار الذاتي VAR وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة.

دراسة "حسين مزود" بعنوان: الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر.

تبين هذه الدراسة تحليل الزيادة في الأجور في الجزائر وتأثيرها على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة وذلك بعد إعلان الرفع من طرف رئيس الجمهورية في النقطة الاستدلالية للرواتب وتخفيض الضرائب على الدخل الإجمالي في قانون المالية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك من اعتبر هذه الزيادات جزئية وغير كافية لسد الاختلالات في الأجور فيما اعتبرها آخرون على أنها إجراءات لامتناس التضخم، وهذا ما يتطلب إصلاحات شاملة ومتكاملة لتحقيق التوازن والقضاء على التفاوت في الرواتب.

#### - دوافع اختيار البحث:

اخترنا عدا الموضوع لعدة اعتبارات منها:

يعتبر من المواضيع الحديثة والمهمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة والفرد بصفة خاصة حيث حرصنا على دراسة القدرة الشرائية للعملة المحلية التي تمثل الأساس في المجتمع، خاصة مع ظهور الازمات بسبب انهيار البترول مما قد ينتج عن هذا فقدان العملة لقيمتها وبالتالي قد يؤدي انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر.

#### - هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة لفصلين، حيث يتناول الفصل الأول تأصيلا نظريا حول القدرة الشرائية للعملة المحلية ويندرج تحته ثلاثة مباحث تم من خلالها التطرق إلى ماهية القدرة الشرائية والعوامل المؤثرة عليها وكذا سياسة رفع وتخفيض قيمة العملة، ثم عرجنا في الفصل الثاني على تدني القدرة الشرائية للعملة في الجزائر ويتضمن هذا الفصل مبحثين حاولنا فيهما الوقوف على مؤشرات تدني القدرة الشرائية للنقود في الجزائر واثارها على الاقتصاد الوطني ومحاولة بناء نموذج قياسي لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على العملة المحلية.

## الفصل الأول:

الإطار النظري لمفهوم النقود

والقدرة الشرائية للعملة

### تمهيد :

تدل القدرة الشرائية على مدى إمكانية الفرد في الحصول على الضروريات اللازمة لتغطية مختلف حاجياته ويكون ذلك حسب الدخل المتحصل من خلال نشاطه، حيث تتأثر تلك القدرة بعدة عوامل قد تعود عليها سلباً أو إيجاباً، إلى جانب ذلك هناك أسباب ضعف تطراً على العملة وبالتالي على القدرة الشرائية سواء كانت تلك الأسباب محلية أو خارجية .

ولمقارنة قيمة العملة المحلية مع عملة أخرى توجد نظرية تعادل القوة الشرائية التي تشير إلى أن الوحدة الواحدة من العملة المحلية يجب أن يكون لها نفس القوة الشرائية في كل دول العالم أي مع الدولة التي تقاس معها العملة، وذلك بأن القوة الشرائية لعملة ما تمثل قوتها الشرائية في بلد آخر، وتلعب العملة دوراً هاماً كذلك حيث أن ارتفاعها وانخفاضها يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كمايلي:

**المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول النقود

**المبحث الثاني:** عموميات حول القدرة الشرائية

**المبحث الثالث:** العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية وسياسة تخفيض قيمة العملة

## المبحث الأول : مفاهيم عامة حول النقود

ونظرا لأهمية النقد أصبحت السلطات العمومية تولي أهمية بالغة في احتسابه ومعرفة كمية النقد المتداولة قصد الحفاظ على التوازن بينها وبين السلع المتبادلة وبالتالي الحفاظ على القدرة الشرائية للعملة .

### المطلب الأول: مفاهيم حول النقود

تعرف النقود على أنها "وسيلة دفع أو قدرة شرائية تسمح لحاملها التزود بالسلع أو بالخدمات أو بتسديد دين" ويرى الاقتصادي روبرتسون (D.H.Robertson) "أن النقود هي كل ما يقبل عموما في الدفع مقابل السلع أو في الإبراء من جميع التزامات الأعمال"<sup>1</sup>، أما هنري غيتون (Henri Guitton) فقد عرّفها في كتابه النقود (la monnaie) "إن النقود هي أساسا أداة أو وسيلة تعطي في النهاية لحائزها بالمعنى الاقتصادي قوة شرائية، وبالمعنى القانوني وسيلة تحرير ووسيلة تصفية أو تسديد الديون"<sup>2</sup>.

وفيما يلي سنتطرق إلى الوظائف التي تؤديها النقود والتي تقسم إلى نوعين من الوظائف، وهي الوظائف التقليدية والوظائف الحديثة .

**1- الوظائف التقليدية للنقود:** إرتبطت هذه الوظائف بالتطور التاريخي للنقود، وهي تعتبر بمثابة الوظائف الأصلية للنقد، حيث كل وظيفة منها تقضي على إحدى صعوبات المقايضة .

- **النقود كمقياس للقيم:** إن استخدام النقد كأداة لتقييم السلع والخدمات يعطي لنا ما يعرف بمصطلح القوة الشرائية أي مقدار السلع والخدمات التي يمكن لسلمة ما أن يتم تبادلها بها، وبالتالي فإن تقدير القوة الشرائية بالنقود يعطي لنا ما يسمى بالسعر أو الثمن<sup>3</sup>.

- **النقود كوسيط للتبادل:** تعتبر وظيفة النقود كوسيط في التبادل هي الوظيفة الأساسية للنقود والنتيجة عن كونها مقياسا للقيم، وبالتالي أصبحت الاقتصاديات الحديثة اقتصاديات نقدية من خلال مبادلة السلع والخدمات مقابل وحدات نقدية .

- **النقود كمخزن للقيمة:** يقصد به أن النقود بما تمثله من قوة شرائية يمكن الاحتفاظ بها من أجل المعاملات المستقبلية، لتكتسب قدرة على الاختيار في المستقبل وهو ما وصفه الاقتصادي الفرنسي ريت شارل "أن النقود

<sup>1</sup> - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 29.

<sup>2</sup> - صالح مفتاح، نفس المرجع السابق، ص 29.

<sup>3</sup> - عبد المنعم السيد علي، إقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية / المفرق، رقم الإيداع لدائرة المكتبة الوطنية (1749-10-1998)، ص 45.

جسر بين الحاضر والمستقبل"، كما تعتبر وسيلة للإدخار، حيث يحتفظ الأفراد بجزء من دخلهم بعيدا عن الإنفاق أو الاستهلاك في الحاضر بغية الانتفاع به في المستقبل.

إلا أنه ومع تطور الاقتصاديات لم تعد النقود الأداة الوحيدة لإختزان القيم، حيث يمكن اختزان القيم في وسائل أخرى مثل: الودائع لأجل، الأوراق المالية، ومختلف العقارات والأراضي، وأكثر من ذلك إن الاحتفاظ بالأصول السابقة يمكن أن يدرّ فوائد على مالكيها.

**2 - الوظائف الحديثة للنقود:** هذه الوظائف ترتبط بالنشاط الاقتصادي الحديث، وتتمثل في كونها أداة من أدوات السياسة النقدية وكذا أحد عوامل الإنتاج .

- **النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية :** تمثل النقود القوة الشرائية عند حائزيها، أي قدرتهم في الحصول على ما يحتاجون إليه من سلع وخدمات في حدود كميات النقود التي يمتلكونها، لكنها في نفس الوقت ترتبط بكمية السلع والخدمات المعروضة حتى يحدث توازن إقتصادي.

فإذا زادت كمية النقود المتداولة في المجتمع بينما ظلت كمية الإنتاج ثابتة - مع ثبات باقي العوامل - فإن الأسعار سترتفع مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود، وبالتالي تصبح هذه الأخيرة غير قادرة على شراء ما كانت تستطيع شراؤه من قبل والعكس صحيح تماما، ولذلك تستخدم السلطات النقدية كمية النقود المطروحة للتداول كأحد الحلول الفعالة لعلاج العديد من الأزمات الاقتصادية وتحقيق مستوى معين من التوازن الاقتصادي، من جملة التدابير الأخرى مثل سياسة سعر الفائدة أو التأثير على الإدخار أو الإستثمار...<sup>1</sup>.

- **النقود كعامل من عوامل الإنتاج:** إذا كان الإنفاق اليومي يتطلب الاحتفاظ بحد أدنى من النقود السائلة فإن الإنفاق على استخدام وسائل الإنتاج يتطلب قدر أعظم من النقود، لتمويل العمليات الجارية والمشروعات الاستثمارية ولذلك يقال أن النقود وسيلة من وسائل الإنتاج.

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 67

## المطلب الثاني: أنواع النقد

يمكن تحديد أنواع النقد اعتماداً على تقسيمين شائعين، الأول يقسمها على حسب التطور التاريخي، والثاني نأخذ فيه بالتقسيم الذي جاء به كينز.

### 1 - أشكال النقد حسب التطور التاريخي:

- **مرحلة النقود السلعية:** تعتبر النقود السلعية أول شكل للنقود عرفه الإنسان وتكون قيمتها مساوية تماماً لقيمتها كسلعة، وظهرت هذه النقود كرد للحد من صعوبات المقايضة وتحقيق التوافق المزدوج للرغبات، وأيضاً لقياس القيم ولتجزئة السلع.

- **النقود المعدنية:** في فترة لاحقة من الزمن إستعملت المجتمعات وسيلة أخرى لتحقيق المبادلات وكانت في شكل نقود معدنية التي بدأت باستعمال معادن عديدة مثل: الحديد، النحاس، النيكل، البرونز وغير ذلك، إلا أن تم إكتشاف المعادن النفسية من الذهب والفضة وتم استخدامها كنقود.

إلا أن هذه النقود كانت تمسك في البداية بصفة اختيارية من قبل الأفراد لتتطور في مرحلة متقدمة وتصبح إجبارية وهي أساس النقود القانونية، هذا التطور ساعد على حدوث تغير في أشكال النقود المعدنية التي تطورت من نقود موزونة إلى نقود حسابية أي معدودة ثم نقود مضمومة أو مسكوكة.

- **مرحلة النقود الورقية والنقود الكتابية:** عندما اتسع نطاق التجارة وزاد حجم المعاملات تطورت معه أنواع النقود من شكلها المعدني إلى الورقي ثم الكتابي.

أ- **النقود الورقية:** النقود الورقية هي «عبارة عن وثائق متداولة تصدر لحاملها وتمثل دينا معيناً في ذمة السلطات النقدية التي تصدرها»<sup>1</sup>، حيث كان يتم الاحتفاظ بالنقود المعدنية وخاصة النقود الذهبية لدى الصيارفة مقابل الحصول على سندات إيداع النقود قابلة للدفع فوراً لحاملها في أول الأمر، وكان أول بنك قام بإصدار النقود الورقية هو بنك أمستردام بهولندا سنة 1601 م.

وفي مرحلة أخرى أصبحت الورقة النقدية ملزمة وغير قابلة للصرف بالذهب، ولإصدار نقود ورقية إحتاج الأمر لإنشاء بنك تخوله الدولة سلطة إصدار تلك النقود، وتعتبر الدولة ضامنة للنقد الذي يصدره، إذ أن الورقة النقدية ليست أكثر من وعد يوفي بقيمتها عند الطلب، فهي لا تملك قيمة ذاتية وإنما تستند في أساسها إلى

<sup>1</sup> صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد «النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية» دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1982، ص 26.

الضمان الذي تتمتع به وإلى قوة الإلزام بقبولها في المعاملات التجارية المختلفة داخل الدولة، أي أن النقود الورقية هي نقود رمزية<sup>1</sup>.

**ب - النقود الكتابية:** تقوم البنوك بقبول ودائع الأفراد من تلك النقود الورقية، وتقدم تعهدا بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك، تبين إلتزام هذا الأخير بدفع جزء من هذه النقود للمودع أو لأمره عند الطلب، وبالتالي ظهر ما يسمى بالنقود الكتابية والتي سميت كذلك بالنقود المصرفية وتسجل وفق قيود لدى المؤسسات المصرفية، وهي تختلف عن النقود الورقية إذا ليس لها كيان مادي ملموس أي هي وحدة نقدية غير ممثلة ماديا لكن فقط في أرصدة دائنة في الحسابات لدى المصاريف.

**- النقود الإلكترونية:** تعتبر النقود الإلكترونية وسيلة جديدة تحل محل النقود الورقية العادية التي أصبح استخدامها صعبا في ظل التقدم التكنولوجي الذي يعيشه العالم.

تعرف النقود الإلكترونية بأنها مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية التي تتيح للرسائل الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية<sup>2</sup>، وبعبارة أخرى المقصود بالنقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي إعتدنا تداولها، نذكر منها على سبيل المثال البطاقات البلاستيكية الممغنطة والنقود الإلكترونية البرمجية إضافة إلى الصكوك الإلكترونية .

### 2- أشكال النقد حسب كينز:

يقسم كينز النقود إلى ستة أنواع ثلاثة منها تدخل ضمن اسم النقود الحكومية، والثلاثة الباقية تدخل ضمن اسم النقود المصرفية.

**- النقود الحكومية:** وهي نقود سلعية، ونقود إلزامية وشبه النقود، بالنسبة للأولى فهي تناظر النقود ذات القيمة الكاملة، أما الثانية فهي تتمثل في النقود المعدنية المساعدة والنقود الورقية، أما الثالثة فهي تشبه النقود الإلزامية، باستثناء أن الدولة تلتزم بأن تبقى قيمتها ثابتة بدلالة سلعة أخرى كالذهب مثلا.

**النقود المصرفية:** وهي على ثلاثة أنواع:

**أ- الودائع الداخلية:** وهي ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية والسحب عليها يكون لغرض المعاملات والاحتياط، أي لدفع قيمة المشتريات ومختلف المستلزمات اليومية .

<sup>1</sup> أحمد على دغيم، اقتصاديات البنوك في نظام نقدي وإقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، 1989، ص 06.

<sup>2</sup> منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 10.

ب- **الودائع التجارية:** وهي ودائع أصحاب الأعمال لدى البنوك التجارية، وهي الأخرى السحب عليها يكون لغرض المعاملات والاحتياط كدفع قيمة المواد الأولية .

ويطلق كينز تسمية "الودائع الحاضرة" على هاتين الوديعتين، أي هي أرصدة نقدية جاهزة يمكن الاستفادة منها في الحال .

ج- **الودائع الإذخارية:** وتتمثل في احتفاظ المودعين برصيد نقدي لغرض المضاربة .

### المطلب الثالث: السياسة النقدية وأهدافها

إن السياسة النقدية هي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة بالرغم من أن هذا المصطلح هو مصطلح حديث نسبياً حيث ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط .

### 1- مفهوم واتجاهات السياسة النقدية :

يمكن أن نسرد لها مجموعة من التعاريف كما يلي :

**التعريف الأول:** السياسة النقدية هي كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر به في حجم وتركيب

الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** يستخدم البنك المركزي السياسة النقدية كأداة تأثير على عرض النقود من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** نقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتكون هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلائم والظروف الاقتصادية المحيطة<sup>3</sup>.

يتضح لنا من هذه التعاريف بأن السياسة النقدية تعبر عن مجموع الإجراءات التي تسمح للدولة بالتحكم في كمية النقود، فيمكنها إحداث توسع نقدي في أوقات الكساد بتخفيض معدل الفائدة وتنشيط الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي، والعكس في حالة التضخم حيث تلتزم الحكومة بسياسة نقدية تقشفية، وبذلك تتحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة كسياسة الميزانية، سياسة الأجور، سياسة سعر الصرف وغير ذلك .

### -اتجاهات السياسة النقدية :

إن اتجاه السياسة النقدية نحو الانكماش أو التوسع مرهون بنوع المشكلة أو الأزمة القائمة.

<sup>1</sup>خضير عباس المهر، **التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 170 .

<sup>2</sup>Jean Pierre Patat, Monnaie - Institution Financière et Politique Monétaire, Paris, 4<sup>ème</sup> édition, Economica, 1987, P 277.

<sup>3</sup>عقيل جاسم عبد الله، **النقود والبنوك منهج نقدي ومصرفي**، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص 207 .

أ- **السياسة النقدية التقييدية (الاتجاه الانكماشى)**: يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية بتقييد الإنفاق وتقييد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة، ومن ثمة محاربة ارتفاع الأسعار وبالتالي محاربة التضخم .

ب- **السياسة النقدية التوسعية (الاتجاه التوسعي)**: عكس الحالة الأولى يلجأ البنك المركزي إلى هذه الطريقة لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة الإنتاج والتقليص من حدة البطالة .

## 2- أهداف السياسة النقدية :

نتناول في هذه النقطة الأهداف الخاصة للسياسة النقدية، التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى إذ ترمى السلطات النقدية من وراء تطبيقها للسياسات النقدية إلى تحقيق عدة أهداف نذكر منها :

- **استقرار المستوى العام للأسعار**: يبرز هدف السياسة النقدية بوضوح في استقرار الأسعار، ذلك أن عدم الاستقرار في الأسعار يخلف أضرار وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصادياً، ففي حالة التضخم تتعرض العملة لتدهور قيمتها، أما في حالة الكساد فعدم الاستقرار في الأسعار يسمح بحدوث البطالة، لذي تسعى السلطات النقدية على جعل مستويات الأسعار تتجه نحو الاستقرار أو على الأقل الوصول إلى معدل تضخم معقول .

- **العمالة الكاملة**: تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول إلى العمالة الكاملة، لأن الوصول إليها معناه الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، لهذا تبقى العمالة الكاملة هدفاً طويلاً الأجل تسعى الحكومات جاهدة للوصول إليه، لما للبطالة من آثار سلبية على الاقتصاد بسبب الهدر في طاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج، ولا يتسنى لها ذلك إلا باستعمال سياسة نقدية ملائمة كزيادة الاستثمار.

- **تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي**: إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني، نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توفرها لتحقيق هذا المعدل العال، كتوفر

الموارد الطبيعية، العمالة الكاملة - شرط أن تكون القوى العاملة كفأة- وتوفر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة.

- **تحقيق توازن ميزان المدفوعات**: تعمل الدول على توازن جانب مدفوعات ما تدفعه من أثمان السلع والخدمات التي يتم استيرادها مع جانب المتحصلات من خلال عملية صادرات الدولة، ففي حالة العجز في ميزان المدفوعات يبرز دور السياسة من خلال قيام البنوك باستخدام أداة رفع سعر الخصم، وبذلك ترفع البنوك التجارية

من أسعار الفائدة ليقبل الإقبال على الائتمان وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا، مما يشجع الصادرات ويشجع على تخفيض الطلب على السلع والخدمات الخارجية ويسمح بتدفق الأموال الأجنبية إلى داخل البلد، أما في حالة الفائض فالسياسة الواجب اتباعها هي تخفيض معدلات الفائدة .

من هنا تبرز أهمية السياسة النقدية ودورها في معالجة القضايا السابقة، ولا شك أن كفاءة تلك السياسة أمر بالغ الأهمية فكلما كانت هذه السياسة كفأة استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال المساهمة في تدعيم خطط الدولة في تعبئة المدخرات المحلية ودعم الجهاز الإنتاجي وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات ورفع الاستثمار الكلي مع المحافظة على استقرار الأسعار ورفع مستوى العمالة مساهمة بذلك في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويتأتى ذلك كله باستعمال أدوات السياسة النقدية المذكورة سابقا .

### المبحث الثاني:عموميات حول القدرة الشرائية

برز مصطلح القدرة الشرائية بصريح العبارة في حدود عام 1950 ، حيث تم استخدام هذا المفهوم عند مقارنة المنتجات والسلع والمواد المتوفرة في السوق ومدى قدرة المستهلكين على شرائها، وتم ربط سعر العملة المحلية أي المتداولة بمجتمع دولة معينة والذي يكون مرتبطا بالانخفاض من خلال الاعتماد على مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر في السوق، وقد تم التوصل في العصر الحديث إلى أن عدد السلع التي كان يتم شرائها في الماضي والتي تكون أكثر لو تمت مقارنتها بعدد السلع في الوقت الحالي، حيث ترتبط بشكل مباشر بأسعار العملة المحلية الذي ينخفض مع الزمن مما يؤدي الى ارتفاع المنتجات أو السلع أو الخدمات بشكل تدريجي.<sup>1</sup>

### المطلب الأول:مفهوم القدرة الشرائية

قد تعددت تعريف القدرة الشرائية بين مختلف الباحثين في مجال الاقتصاد، إلا أن هناك اتفاقا عاما من طرفهم على ما يعنيه هذا المصطلح بشكل عام وسنبرز بعض التعاريف فيما يلي:

- القدرة الشرائية تشير إلى مقدار السلع والخدمات أو كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد، أو بشكل أكثر عمومية الأصول الجارية، وكما بين آدم سميث فإن امتلاك النقد يعطي القدرة على إمرة الآخرين من

<sup>1</sup> راوي دنيا، رابح بختية، أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامع ابن خلدون تيارت، 2017-2018، ص 76 .

العاملين، كما عرفت القدرة الشرائية بأنها القدرة على شراء السلع والخدمات أو كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحدتها من النقد شراؤها.<sup>1</sup>

- يشير مصطلح القدرة الشرائية إلى مقدار المنفعة الاقتصادية التي تستطيع وحدة واحدة من العملة المحلية تحقيقها لمالكها، سواء كانت هذه المنفعة على شكل سلع أو خدمات أو أسهم، وتعد هذه القدرة أحد أبرز العوامل المؤثرة في الاقتصاد الدولة ومستوى الرفاهية والرخاء التي يحظى بها مواطنوها، ومؤشرا على حدوث أي تأزم أو انفراج مالي مرتقب.

- تعرف بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة، وترتبط القوة الشرائية بسعر صرف العملة، فتتخفف بانخفاض قيمة العملة وترتفع بارتفاع قيمتها، وتعد القوة الشرائية وتغيرات أسعار صرف العملة واحدة من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي، من خلال تأثيرها المباشر على محركات الاقتصاد من إنتاج واستهلاك.<sup>2</sup>

- كما يتم تعريفها على أنها مقدار السلع والخدمات التي يمكن شرائها بكمية معينة من العملة، وتعتبر القدرة الشرائية من الاعتبارات الاقتصادية الهامة عند تحديد تكلفة المعيشة ومستوى المعيشة في مختلف البلدان، ويمكن أن تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على القدرة الشرائية وهي الأسعار تعتبر تكاليف السلع والخدمات من أهم محددات القوة الشرائية وعندما يرتفع مستوى السعر تتخفف القدرة الشرائية والعكس صحيح عندما ينخفض مستوى السعر.

- كما تعني القدرة الشرائية نوعية وكمية السلع والخدمات التي يمكن تلبيةها أو شرائها خلال فترة زمنية محددة بما توفر للفرد من دخل سواء كان أجيرا أو بطالا أو ينتمي إلى العمل الحر.<sup>3</sup>

- كما يستعمل هذا المصطلح للتعبير عن حجم الاقتصاد الوطني ومدى قدرة الأفراد على التكيف مع مؤشراتته، أي عندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة يدل على أن المواطنين أو المستهلكين يعيشون في بحبوحة اقتصادية وعندما تتخفف هذه القدرة الشرائية هذا يعني أن ثمة أزمة اقتصادية على الأبواب.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - عبد الله ياسين، بن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، 2021، ص 639 - 640.

<sup>2</sup> - نادية العقون، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة - حالة الجزائر - للفترة (1970-2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص 98.

<sup>3</sup> - حسين مزود، الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص 69.

<sup>4</sup> - حاكم إكرام، أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، تخصص محاسبة وجباية معمة، 2020 - 2021، ص 39.

- وفي الأخير يمكننا أن نستخلص من خلال التعاريف السابقة بأن القدرة الشرائية تتمثل بصفة عامة في كمية السلع والخدمات التي يمكن أن نتحصل عليها انطلاقاً من الدخل المتاح أو الدخل الشهري أو الأجرة الشهرية للفرد أو العائلة خلال فترات زمنية معينة.

### المطلب الثاني: مفهوم القوة الشرائية ونظرياتها

- مفهوم القوة الشرائية: هو مصطلح يأخذ بعين الاعتبار حجم الاقتصاد الوطني وقدرة الاسرة والفرد على التكيف مع مؤشراتته وعندما تكون القوة الشرائية مرتفعة يعني أن الفرد والاسرة يعيشون حياة اقتصادية مستقرة، وعندما تكون منخفضة يدل على أن الاسرة والفرد تحت الدراسة في الموارد والمصروفات.

لذا فإن الفرق بين القوة والقدرة الشرائية تتمثل في أن القوة الشرائية للنقود تتعلق بالمستوى العام للأسعار أما القدرة الشرائية للمستهلك تتعلق بمستوى الدخل وقدرته على الحصول على كميات مختلفة من السلع والخدمات.

### -الصيغ النظرية للقوة الشرائية:

تقوم نظرية القوة الشرائية على مبدأ قانون السعر الواحد والذي يطبق على البضائع القابلة للتداول حيث تكون الأسواق تنافسية للبضائع والخدمات.<sup>1</sup>

وتعتبر هذه النظرية الأساس النظري الذي يحتسب من خلاله سعر الصرف الفعلي كما تعتبره السعر النسبي بين العملتين والذي يتحدد في حالة التوازن على أساس القوة الشرائية لهاتين العملتين.<sup>2</sup>

- الصيغة المطلقة: تقوم هذه النظرية على أنه في ظل نظام سعر الصرف حر فإن تعادل أو تكافئ القوة الشرائية بين العملتين مقاساً بنسبة مستوى الأسعار في دولتي العملتين يساوي سعر الصرف التعادلي بين عملتي هذين البلدين، وهذا يعني أن الوحدة الواحدة من العملة المحلية يجب أن يكون لها نفس القوة الشرائية في كل دول العالم.<sup>3</sup>

تعتبر هذه الصيغة إمداداً لقانون السعر الواحد الذي يستلزم أن وحدة واحدة نقدية بعد تحويلها تعادل بنفس السلع في الدولة المحلية والأجنبية، إضافة إلى افتراض أن السوق التامة وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، إلى جانب الانتقال التام للمعلومات، وتوافر سوق دولية في ظل المنافسة، فضلاً عن تجانس السلع في كل البلدان.

<sup>1</sup>- دريد كامل الشيبب، المالية الدولية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 39-40

<sup>2</sup>- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 40/39

<sup>3</sup>- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط01، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 99.

إن هذه الصيغة تبين أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يكافئ العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر<sup>1</sup>.

$$et = \frac{p^t}{p^*}$$

Et: سعر حسب ppa (الذي يحدد عدد الوحدات العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية)

P<sub>t</sub>: مستوى السعر المحلي

P<sup>\*</sup>: مستوى الأسعار الأجنبية

والفكرة الأساسية التي تقوم عليها هو أن قيمة العملة تتحدد بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها في بلد إصدار هذه العملة مقارنة بكمية السلع والخدمات التي يمكن أن تشتريها خارج بلد الإصدار، أي أن الوحدة من العملة بعد تحويلها يجب أن تبادل بنفس سلة السلع والخدمات في البلد المحلي وفي البلد الأجنبي بهذا يجب أن تتساوى القدرة الشرائية لوحدة واحدة من العملة في كلا البلدين<sup>2</sup>.

**-الصيغة النسبية:** يستخدم النموذج النسبي مفهوم التغير في مستوى الأسعار وليس مستويات الأسعار نفسها، وهذا يعني أن سعر الصرف بين عمليتي بلدين ما يجب أن تتعدل لتعكس التغير في مستويات الأسعار بين هذين البلدين، إن استخدام التغير في مستويات عوضا من مستويات الأسعار نفسها يظهر الحاجة لتحديد سنة معينة كنقطة مرجع (سنة الأساس)، فمثلا إذا ارتفعت أسعار السلع والخدمات في بلد ما مقارنة مع الدول الأخرى هذا يعني انخفاض قدرة البضائع هذا البلد على المنافسة<sup>3</sup>.

فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الافتراضات التالية :

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل .

- حرية انتقال المعلومات .

- إزالة الحواجز التجارية التي تحدد تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين .

واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الإسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يتساوى معدل التغيير في سعر الصرف مع التغير في نسبة بين الأسعار.

<sup>1</sup> -بوحركات بوعلام، أثر السياسة النقدية على نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2008، مذكرة ماجستير،

تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010/2011، ص 65.

<sup>2</sup> -بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار/أورو دراسة قياسية:(2000-2012)، مذكرة ماجستير، تخصص

الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر3، 2012/2013، ص 44.

<sup>3</sup> - سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص99.

إن اشتقاق هذه الصيغة انطلاقاً من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في السعر تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبياً في نفس الفترة، أخذاً بعين الاعتبار لمعدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية<sup>1</sup>.

وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى، وتكون معدلات التضخم فيها أقل نسبياً وهذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف الجديد مساوياً للسعر القديم مضروباً في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد للعملتين، أي النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائماً سعر الصرف وذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة، وهو ما يسميه جوستاف كاسل بتعادل القوة الشرائية. إلا أنه تم توجيه عدة انتقادات إلى هذه النظرية نذكر منها<sup>2</sup>:

اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع مؤشر الأسعار، فهناك مؤشر أسعار المستهلكين (حضر أو ريف)، وأسعار المنتجين أو أسعار الجملة، وأسعار الصادرات والواردات....إلخ.

هناك عناصر أخرى تؤثر من غير الأسعار على الميزان التجاري و الميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة للمتغيرين نفسها.

إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات.

تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية، تهمل هذه النظرية إمكانية استخدام عملة ما كعملة رئيسية للتعامل بين عدة دول خارج بلدها الأصلي وهو حال الدولار الأمريكي اليوم وبالتالي فإن تحديد قيمة العملة يمكن أن يكون ليس له أي علاقة بمعدلات التضخم<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: أقسام وعناصر القدرة الشرائية وطرق قياسها

**أقسام وعناصر القدرة الشرائية:** يمكن تقسيم القدرة الشرائية إلى قسمين أو نوعين مختلفين هما القدرة الشرائية الداخلية والقدرة الشرائية الخارجية بحيث يطلق مفهوم القدرة الشرائية الداخلية على مقدار السلع والخدمات التي يمكن شرائها وحدة نقدية واحدة داخل البلاد، وهي ترتبط بمقدار الطلب على العملة، حيث تزداد كمية الطلب على السلع بازدياد القوة الشرائية للعملة المحلية.

<sup>1</sup> - عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص 52.

<sup>2</sup> - السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر، دمشق، سورية، 2011، ص 180.

<sup>3</sup> لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 158.

أما القدرة الشرائية الخارجية فيطلق هذا المفهوم على مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى، كما يمكن احتساب القوة الشرائية الخارجية من خلال شراء عملات خارجية بالعملة المحلية إضافة اختبار القوى الشرائية للعملة المحلية في الخارج

إن من أهم عناصر القدرة الشرائية تتمثل في العناصر الآتية:<sup>1</sup>

- **الدخل المتاح:** الدخل بالنسبة للأشخاص هو مقدار الأموال التيحصل عليها من خلال الأجور، الإنجازات، الاستثمارات، الراتب التقاعدي، الإعانات الحكومية خلال فترة معينة شهر أو سنة .

أما الدخل المتاح فيقصد به الدخل مطروحا منه الضريبة وهو يستخدم للإنفاق وبالتالي هناك علاقة طردية بين القدرة الشرائية والدخل المتاح حيث كلما زاد هذا الأخير تزيد القدرة الشرائية وعند انخفاضه تنخفض تلك القدرة.

**الائتمان (القروض):** يتيح الائتمان للأفراد بصرف الدخل المستقبلي في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب لذا الائتمان يزيد من القدرة الشرائية للأفراد .

**الثروة:** هي تراكم ما تم تحصيله في الماضي من دخل أو مصادر طبيعية أو مصادر مالية من نقد أوراق مالية أو سندات التتمية حسابات الادخار المجوهرات أو العقارات .

**الرغبة في الإنفاق:** يقصد بها الرغبة في الشراء وذلك للحصول على الإشباع من المنتجات حيث تتأثر الرغبة في الإنفاق بالقدرة على الإنفاق والعوامل الاقتصادية والنفسية.<sup>2</sup>

**2. طرق قياس القدرة الشرائية:** عندما يكون الدخل كافي لشراء السلع والخدمات نقول أن القدرة الشرائية متعادلة مع الأخذ بعين الاعتبار سعر صرف العملة، أما إذا كان الأجر بالنسبة للفرد لا يلبي الحاجيات من السلع والخدمات هذا يدل على تدهور القدرة الشرائية وذلك بسبب ارتفاع الأسعار ويكون التدهور في القدرة بمقدار الارتفاع.<sup>3</sup>

لذا فإن من بين أهم مميزات قياس تطور القدرة الشرائية للعائلات خلال فترة زمنية معينة هي تقدير التغيير الذي يطرأ على الدخل من حيث الاستهلاك والادخار ويعتمد هذا على مؤشرين هما:

**مستوى المتاح للفرد الدخل:** ويتحصل عليه من خلال الأجور التي يتلقاها الأفراد والفوائد والأرباح وغيرها بعد اقتطاع الضريبة من طرف الدولة.

**المستوى العام للأسعار:** (التضخم) الذي يقاس باستعمال مؤشر أسعار المستهلك.

وبصفة عامة القدرة الشرائية للنقود لها علاقة وطيدة بسعر صرف العملة حيث تتشكل علاقة طردية بينهما فكما ارتفعت قيمة العملة ترتفع القدرة الشرائية وإذا انخفضت تنخفض معها لأنها تشمل كل العائلات في المجتمع

<sup>1</sup> حاكم إكرام، مرجع سبق ذكره، ص 40 - 41.

<sup>2</sup> راوي دنيا ، رابع بختية، مرجع سبق ذكره، ص 76-77

<sup>3</sup> حسين مزود 2022، مرجع سبق ذكره، ص 69

والعمل بكل أنواعه سواء الحر او المتقاعد ، وعليه النمو الاقتصادي والزيادة في الإنتاج له تأثير كبير من طرف القدرة الشرائية إذا تحسنت .

هناك علاقة عكسية بين القدرة الشرائية للعملة مع مقدار التغير في مؤشر الأسعار بحيث يحدد مؤشراً أسعار الاستهلاك مقدار التغير في أسعار السلع والخدمات مقابل وحدة نقدية في السوق خلال فترات زمنية محددة، ويمكن احتساب القدرة الشرائية للعملة عن طريق مؤشر أسعار المستهلك باستخدام المعادلة التالية:

إذا كان مؤشر أسعار المستهلك لعام 2000 نحو 198.6 ومؤشر أسعار المستهلك لسنة 2018 نحو 218.456 و.ن، فإن القدرة الشرائية لعام 2018 بمبلغ 800 هي :

حيث يبين مقدار التغير في مؤشر أسعار المستهلك بأن سعر السلع والخدمات يمكن شراؤها بمبلغ 800 وحدة نقدية في عام 2000م وفي عام 2018 يمكن شراؤها بمبلغ 879.98 .

### المبحث الثالث: العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية وسياسة تخفيض قيمة العملة

تتأثر القدرة الشرائية بعدة عوامل وليس عامل واحد فقط بكونها مفهوم اقتصادي يتفاعل مع بقية الظواهر الاقتصادية الأخرى .

### المطلب الأول: العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية للعملة وأسباب ضعفها

تتأثر القوة الشرائية بالعديد من العوامل أهمها:<sup>1</sup>

- العرض والطلب: تتخفف قيمة العملة كنتيجة حتمية عند زيادة عرضها في السوق أين يصبح هنالك فائض في العرض مقارنة بحجم الطلب بمفهوم أن العرض أكبر من الطلب وهو ما ينعكس سلبي على قدرتها الشرائية، بينما تنتعش قيمة العملة عند زيادة الطلب سواء المحلي أو الخارجي عليها، وهو ما ينعكس بدوره إيجابياً على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

التضخم والانكماش الاقتصادي: يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى انخفاض قيمة العملة، الأمر الذي يساهم في انخفاض القدرة الشرائية للوحدة النقدية المحلية، فالقدرة الشرائية للمواطن هي ذات علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، كما أنه في حالة حدوث الانكماش الاقتصادي أين تتخفف قيمة السلع في المقابل ترتفع القدرة الشرائية للعملة المحلية.

<sup>1</sup> نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 100 - 101.

**التوقعات الاقتصادية:** تتخفص قيمة العملة في اقتصاد ما بانخفاض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لهذه الدولة، فمثلاً هناك علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي والقدرة الشرائية للنقود فإن أي تأخر أو تعثر في معدلات ذلك النمو سيؤثر عكسياً أو سلبياً على قيمة العملة أي يؤدي إلى انخفاض قدرتها الشرائية.

**العجز التجاري:** ينشأ العجز التجاري للدولة عندما ترتفع قيمة السلع المستوردة عن قيمة السلع المصدرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملة الدول الشريكة، وفي المقابل فإن ارتفاع الطلب على سلعة منتجة في بلد ما يرفع قيمة عملة هذا البلد وبالتالي قوتها وقدرتها الشرائية.

**العمالة والأجور:** فكلما زادت نسبة العمالة زاد معدل دخل الأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

**اعتبارات العملة:** تلعب اعتبارات العملة دوراً في تحديد القدرة الشرائية لها حيث يؤدي التقلب المستمر في أسعار صرف العملات إلى تغيير في القدرة الشرائية فارتفاع أسعار السلع في دولة ما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع قيمة عملتها مقارنة بقيمة عملة دولة أخرى، إلا أن ذلك لن يؤثر على القدرة الشرائية للسلع المحلية بشكل مباشر وأنها تؤثر على الشركات التي تتعامل بدورها مع موردين خارجيين، الأمر الذي سيسبب بارتفاع كلفة استيراد البضائع بالنسبة لهذه الشركات مما يؤدي إلى رفع أسعار البضائع المستوردة من الأسواق الخارجية على المستهلك المحلي وبالتالي إلى تقلص القدرة الشرائية التي ستساهم بدورها في التضخم ويليها من مؤشرات اقتصادية خطيرة.

**تسهيل الائتمان:** يعد تسهيل الائتمان وإقراض الأفراد والشركات واحد من العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية، حيث تتناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع حجم الائتمان الممنوح من البنوك للأفراد والشركات، فكلما زادت القروض الممنوحة زادت إيرادات البنوك من فوائد هذه القروض مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال الإنفاق إضافة إلى ارتفاع نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي.

### 2- أسباب ضعف القدرة الشرائية: يمكن اعتبار أن ضعف القدرة الشرائية هو بالأصل نتيجة لسببين:<sup>1</sup>

الأول سبب محلي مستمر وهو انخفاض مستوى الدخل العام للمواطنين والثاني خارجي طارئ وهو الأزمة وارتفاع أسعار سلع أساسية عالمياً.

وفي غالب الأحيان تتخفص القوة الشرائية للنقود في ظل استخدام العملة النقدية الورقية وإنفاقها على مجالات غير إنتاجية (استهلاكية) وهذا الإنفاق الاستهلاكي للدولة يمثل زيادة في الدخل النقدي من دون أي مقابل ذلك أي زيادة في الإنتاج السلع مما يتسبب في ارتفاع الأسعار والسلع والخدمات ويؤدي إلى التضخم.

وفي المقابل فإن تقوية العملة الوطنية ورفع قيمتها سيؤديان تلقائياً إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطنين وقد يحصل ذلك أيضاً من خلال ضخ قروض استهلاكية في شرايين الاقتصاد تؤدي إلى زيادة السيولة بين أيدي

<sup>1</sup> - حاكم إكرام، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

المواطنين وبالتالي تحسن قدراتهم الشرائية وتمكينهم من شراء الحاجات الأساسية وفق مستوى الراتب الذي يتقاضونه شرط ضبط مستويات التضخم المحقق.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: سياسات رفع وتخفيض قيمة العملة

باعتبار أن القدرة الشرائية مصطلح يستعمل دوماً للتعبير عن حجم الاقتصاد الوطني ومدى قدرة الافراد على التكيف مع المؤشرات فعندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة يعني أن المواطنين أو المستهلكين بالأحرى يعيشون في بحبوحة اقتصادية ولكن عندما تنخفض هذه القدرة الشرائية فهذا يعني أن ثمة أزمة اقتصادية تدق على الأبواب إذ يقاس التطور الاقتصادي في بلد ما عادة باستناد على تطور مستوى معيشة سكان هذا البلد الذي الأجر مع قيمته الحقيقية والخدمات العامة المختلفة من تعليم والصحة والسكن وغيرها.

1- **سياسة تخفيض قيمة العملة** : يعتبر تخفيض العملة الوطنية سياسة اقتصادية تتخذها السلطات النقدية كما انه إجراء تغيير على التوازن القانوني بين العملة الوطنية و العملة الأجنبية مفاده تدني قيمة العملة الوطنية وأهم أسباب التخفيض، إعادة التوازن في ميزان المدفوعات واقار التخفيض مرتبط أساساً بأهمية المبادلات الخارجية وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني فالدول تقوم بتغيير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني انه أصبح بالإمكان الحصول عليها بمقدار من العملة الأجنبية اقل من السابق فإن إعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

ومن جهة أخرى انخفاض قيمة العملة يتمثل في تغير قيمتها في ظرف اقتصادي ما بدون تدخل مباشر من السلطات حيث تفقد العملة قدرتها الشرائية من تزايد المستوى العام للأسعار، أما على مستوى أسعار الصرف فيكون معدل صرفها منخفضاً بالمقارنة مع العملات الأخرى إلى جانب تعديل التوازن في ميزان المدفوعات هناك أسباب أخرى تلجأ الدولة من ورائها لتخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية هي:

ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات.

تحديد سعر الصرف الواقعي لقيمة العملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء سلع وخدمات في البلد الأجنبي مساوياً لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي تستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.<sup>3</sup>

2- **سياسة رفع قيمة العملة**: تركز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة

<sup>1</sup> - راوي دنيا ،رابح بختية ،مرجع سبق ذكره ،42.

<sup>2</sup> -غازي عبد القادر النقاش،التمويل الدوليوالعمليات المصرفية الدولية،دار النشر،عمان، 1996،ص130.

<sup>3</sup> -أمين رشيد كنونة،الاقتصاد الدولي،مطبعة جامعة بغداد العراق،الطبعة الأولى، 1980،ص243.

المحلية أو نقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق اسمها في السوق الحر و في هذه الحالة تنشيط عملية المضاربة.<sup>1</sup>

إن عملية الرفع من قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة وأثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المحلية إذ تستخدم سياسة الرفع في تحديد سعر الصرف من أجل خفض أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن كما قد تلجأ الدولة الى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وإرادات الميزان التجاري أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.

كما يمكن للدولة تغيير سعر صرف عملتها صعوداً أو هبوطاً كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، ومن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية الى رفع القيمة الخارجية لعملتها نذكر منها:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم، وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

- من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية ( النفط مثلاً).<sup>2</sup>  
- من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت اليابان ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار.

- انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي يقوم برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادات الواردات، فسياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية إضافة إلى امتلاكها لقدرات تنافسية كبيرة واحتياجات ضخمة من العملات الأجنبية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-عوض فاضل إسماعيل،تقويم سياسية رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق 2012 ،ص01.

<sup>2</sup>- غازي عبد القادر النقاش،مرجع سبق ذكره ،ص155.

<sup>3</sup>- نارمين السعداني،سياسة سعر الصرف في الدول النامية،مجلة سياسات دولية،العدد144،مصر، أبريل 2001،ص217.

## الفصل الثاني:

دراسة إحصائية تحليلية

وقياسية لتدني القدرة الشرائية

للعمة المحلية

**تمهيد :**

إن إتخاذ العملة المحلية كوسيلة للتبادل ومقياسا للقيمة أمر يسهل بقسط كبير في المعاملات الاقتصادية والتجارية والتي تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل دولة معينة، وأي تغير يحدث في قيمة تلك العملة سينعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع.

فالقدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جدا وهو ما يؤكد تدهور قيمة الدينار أمام الدولار الأمريكي وباقي العملات الدولية، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يكمن في التخفيض المستمر في قيمة الدينار الجزائر كإجراء حتمي تلجأ إليه الحكومة لاحتواء أثره الصدمات النفطية وتراجع إيرادات المحروقات وانكماش الاحتياطات من العملة الصعبة وتدهور النشاط الاقتصادي وعدم تنوعه، وهذا التراجع والانهيال في قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بشكل مباشر، كما يرفع أسعار السلع المصنعة محليا والتي تستخدم مدخلات مستوردة في إنتاجها، وهو ما يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدلات التضخم ومن ثم تدهور القوة الشرائية للدينار .

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين نتناول فيهما أسباب واثار تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري كما يلي:

**المبحث الأول:** مؤشرات تدني القدرة الشرائية للنقود في الجزائر

**المبحث الثاني:** تطبيق طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة

### المبحث الأول : مؤشرات تدني القدرة الشرائية للنقود في الجزائر

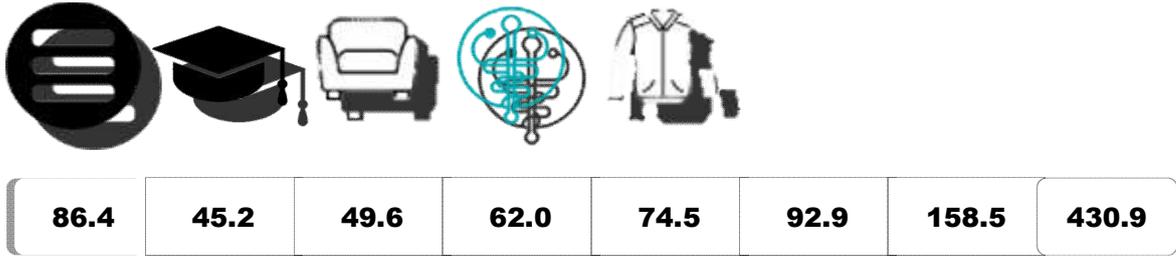
غالبا ما يستند في قياس القدرة الشرائية لأي عملة على ظاهرة ارتفاع الأسعار، وهذا الأخير بدوره يعتمد على عدد من المؤشرات المختلفة والتي من الواجب معرفتها معرفة دقيقة قصد اقتفاء أبعاد هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني .

#### المطلب الأول: حساب مؤشر الأسعار في الجزائر

لحساب مؤشر أسعار المستهلك، يجمع الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) أسعار آلاف الأصناف من المواد الاستهلاكية، والتي يتم تجميعها في 63 فئة (أوفئات الإنفاق) و8 مجموعات (انظر الرسم التوضيحي في الأسفل).

كل شهر، يقوم ONS بحساب التغيرات السعرية لكل صنف عن الشهر السابق وتجميعها للعمل على معدل التضخم لسلة مؤشر أسعار الاستهلاك بأكملها<sup>1</sup>.

شكل 02-01: أوزان السلع والخدمات الإستهلاكية حسب كل مجموعة



المصدر: الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصائيات.

يحسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا من قبل الديوان الوطني للإحصاء، وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات، إذ يستخدم في الجزائر رقم لاسبير index laspeyre والذي يتميز بكونه بأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، ويعتمد سنة 2010 كسنة أساس:

وتحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة<sup>2</sup>.

• العينة المرجعية تتكون من جميع الأسر في الجزائر العاصمة على اختلاف أحجامها وتشمل جميع الفئات الاجتماعية المهنية.

<sup>1</sup> Office National des Statistiques, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques, Série E, Statistiques économiques N° 200, P 2.

<sup>2</sup> مولود عرابية، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 - 2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، الأردن، 2004، ص 160

- تتكون سلة المؤشر من 261 بندا ممثلة بـ 791 صنفا تم اختيارها على أساس معايير مثل الإنفاق السنوي، ومداومة الإنفاق، والمنفعة، وما إلى ذلك.
- تم حساب أوزان الأصناف على أساس الإنفاق خلال سنة 2000، الذي قدمه المسح الوطني حول استهلاك الأسر، ويبلغ معدل تغطية المؤشر (من حيث الإنفاق الاستهلاكي) 95%.
- تصنيف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات أو مجموعات فرعية أو فئات يقارب التصنيف الذي الموصى به (الأمم المتحدة) في نظام المحاسبة الوطنية لسنة 1970.
- سنة المقارنة هي 2000 وسنة الأساس (100 للحسابات) هي 2010.
- يحسب مؤشر الاستهلاك بصفة دورية، وتردد شهري، كما يحسب المؤشر السنوي.
- صيغة حساب المؤشر:

$W_i$  : وزن الصنف  $i$ ,

$p_i^n$  : متوسط السعر الحالي في الشهر  $n$  من الصنف  $i$ ,

$p_i^{2010}$  : السعر الأساسي (المتوسط في 2010) للصنف  $i$ ,

- يتم وضع المؤشر الوطني وفق نفس النهج الاستراتيجية بمراقبة الأسعار من عينة من 17 بلدية ومدينة موزعة على التراب الوطني ويتم توزيعها جغرافيا.
- بسبب الطبيعة الموسمية لتسويقها، تخضع الخضار والفواكه الطازجة لمعاملة خاصة، ففي موسم الذروتيم حساب المؤشر الإجمالي ويقارن المؤشر بتكاليف نفس السلة للشهر الحالي ونفس الشهر من السنة المرجعية (2001)، الأسعار الأساسية للأصناف في السلة وكذلك الأوزان شهرية، ومقارنة المؤشرات الأولية للأشهر بأسماء مختلفة لا تشير إلى اختلاف في السعر (نسبي) خالص، ولكن إلى نسبة التغيرات الشهرية.
- يتم إجراء مساحات الأسعار بشكل دوري من عينة من المنافذ وفقاً لبرنامج مسح محدد لكل مجموعة من المنتجات.

عند تحديد السلع والخدمات التي يجب إدراجها في قفة مؤشر أسعار الاستهلاك وحساب أوزانها، يقوم ONS بجمع معلومات حول مقدار انفاق الأسر الجزائرية من دخلها. فإذا أنفقت الأسر المزيد من دخلها على سلعة معينة، فإن البند المتعلق بهذه السلعة سيكون له وزن أكبر في مؤشر أسعار الاستهلاك. وقد تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988 ويقوم الديوان الوطني للإحصاء بتحديث السلة كل عشر سنوات، وآخر تحديث تم في 2008 بعد أشهر قليلة من انتهاء الإحصاء السكاني العام، حيث يتم اختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان الوطني للإحصاء.

جدول 02-01: مقارنة تطور أوزان السلة الاستهلاكية بين 1990 و 2019

المجموعات	الوزن خلال 1990	الوزن خلال 2019	الفرق	التغير
الغذاء والمشروبات غير الكحولية	552.4	430.9	-121.5	-22%
النقل والاتصالات	96.1	158.5	62.4	65%
إقامة ورسوم أخرى	72.5	92.9	20.4	28%
الملابس - أحذية	70.6	74.5	3.9	6%
الصحة - نظافة	26.5	62.0	35.5	134%
أثاث وملحقات التأثيث	55.0	49.6	-5.4	-10%
التعليم - الثقافة - الترفيه	42.3	45.2	2.9	7%
أخرى ( بما فيها المشروبات الكحولية)	84.6	86.4	1.8	2%
مجموع الوحدات	1000	1000	-	-

المصدر: نشرة الديوان الوطني للإحصائيات العدد 26.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تطور ملحوظ لأوزان بعض الوحدات مقابل أخرى، فالانتهيار الاقتصادي سنة 1986 وما تبعه من أزمة سياسية واقتصادية أثر بطريقة مباشرة على دائرة اهتمام الأسر الجزائرية وهيكل ميزانيتها. لهذا نلاحظ انخفاض وزن الغذاء بنسبة 22% من السلة وهذا راجع بطبيعة الحال لاستقرار مستوى الأسعار لهذه السلع مع استمرار سياسة دعم أسعارها.

أما وزن خدمة النقل والاتصال فقد تزايد بنسبة 65% لعدة أسباب؛ فقد تزايدت الضريبة على استراة المعدات بما فيها وسائل النقل، انخفض دعم المطبق على أسعار الوقود وظهرت تكنولوجيا الهاتف النقال التي أصبحت ضرورية ضمن اهتمام الأسر الجزائرية.

قبل فترة الانفتاح الاقتصادي، كانت الدولة تضمن الرعاية الصحية للمواطن، بحيث كانت المستشفيات الحكومية وحدها توفر أغلب (حتى لا نقول جميع) مستلزمات العناية الصحية، أما بعد الخصخصة الجزئية للخدمات الصحية تغير الوضع مع ظهور مستشفيات وعيادات خاصة، لهذا نلاحظ أن نسبة الميزانية المخصصة للصحة والنظافة انتقل من 26.5 وحدة إلى 62 وحدة من كل ألف وحدة من ميزانية الأسرة وهذا ما يقابل تغير نسبته 134% بالمقارنة مع الفترتين.

**المطلب الأول: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر**

يتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا مهما يصور التدهور الذي يطرأ على القدرة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد<sup>1</sup>، كما أنه هو المؤشر الذي تكون فيه جل الموارد الإحصائية متوفرة، وهو يحسب شهريا من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات مع أخذ سنة الأساس التي تكون عادة مبنية على معطيات خاصة، حيث أن سنة الأساس تتغير كل خمس سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي (IFS) بينما يمكن أن تصل هذه المدة في الجزائر إلى عشرة سنوات في الجزائر، يضم (CPI) ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية، في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتج تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر .

**1- مرحلة ما قبل تحرير الأسعار ( قبل سنة 1989 ) :**

إنه لجدير بالذكر قبل تحليل الجدول رقم ( 02-01)الموالي أن نعطي نظرة عن المرحلة التي سبقت تحرير الأسعار أي قبل سنة 1989 والتي تميزت بتحديد صارم للأسعار كسياسة منتهجة من طرف الدولة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن بالإضافة إلى أن هذه الفترة تميزت بالاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار (كان ارتفاع هذه الأخيرة بطيئا جدا) ، أما فيما يخص العملة الوطنية والمتمثلة في الدينار الجزائري الذي كان يعادل الفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 1973، وطبقا لهذا المبدأ فإن أي تغير في هذا الأخير سينعكس على قيمة الدينار الجزائري وبما أن الفرنك كان في تدهور مستمر أثر على القدرة الشرائية للدينار، وابتداء من سنة 1974 اتبعت خلالها الجزائر نظام سعر الصرف الثابت أي ثبات قيمة العملة الوطنية بالنسبة لباقي العملات مع عدم المراعاة للأسس الاقتصادية المالية لهذه العملة، كما أن هذه الفترة شهدت تدفق للرأس المال الأجنبي إلى الجزائر في شكل استثمارات أجنبية أو قروض أو مساعدات... إلخ، ومن ثم الزيادة في القاعدة النقدية ثم ارتفاع العرض النقدي، ومع اتباع الجزائر لنظام سعر الصرف الثابت كما قلنا فإن هذا الفائض لا يسمح لعملتنا الوطنية بالتحسن وبالتالي لا ينخفض سعر الصرف كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب الكلي عن معدلات النمو من السلع والخدمات ولكن بعد سنة 1977 شهد فيها الاقتصاد الوطني مستويات أسعار مرتفعة ، ففي بداية هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع هام في أسعار البترول وبالتالي زيادة المداخيل من العملة الصعبة، أدى إلى استحداث استثمارات كبيرة في شتى المجالات خاصة في مشاريع البنى التحتية، وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي مما أدى إلى زيادة الطلب الكلي أين كان ذلك المعدل أكبر من معدل النمو وبالتالي ارتفاع في مستويات العامة للأسعار، ثم الفترة الثانية لهذه المرحلة شهد فيها الاقتصاد الوطني تسجيل عجز في ميزان المدفوعات كنتيجة لحالة التفاؤل لاستمرار ارتفاع أسعار البترول مما دفع بالدولة إلى رفع من مستوى نفقاتها الكبيرة، والمشكل أن هذه النفقات

<sup>1</sup> عبد الفضيل محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي (الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 18 .

كانت أغلبيتها موجهة إلى الاستهلاك النهائي، وعكس ما كان متوقع انخفاض سعر البرميل بشكل مفاجئ خاصة سنة 1986 مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، بالرغم من إتباع الجزائر لنظام سعر الصرف الثابت الذي لا يسمح للعملة الوطنية بالتدهور أي استقرار الدينار الجزائري وبعد سنة 1986 حاولت الجزائر تعويض انخفاض عائدات البترول بالتضييق على الاستيراد وكذلك الإنفاق الحكومي بسبب نقص كمية العائدات والقروض الأجنبية مما جعل الطلب الكلي ينتقل إلى أسفل فأدى ذلك إلى تباطؤ في مستويات الأسعار المرتفعة السابقة .

## 2- مرحلة ما بعد تحرير الأسعار ( بعد سنة 1990 ) :

إن الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 1999 والتي عرفت بمرحلة تحرير الأسعار بالتدرج، هذا بعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989 مما انعكس في صورة إرتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر الأسعار من 15.52 سنة 1990 إلى 70.12 سنة 1999 أين حقق ذلك المؤشر زيادة قدرها 4.51 مرة خلال هذه الفترة .

وفيما يلي جدول يوضح لنا مدى إنخفاض في قيمة العملة ( الوحدة 1000 دج) محسوبا من خلال المؤشر العام للاستهلاك على فترتين منذ 1990 إلى غاية 1999 ثم بعد سنة 2000 إلى غاية 2020 .

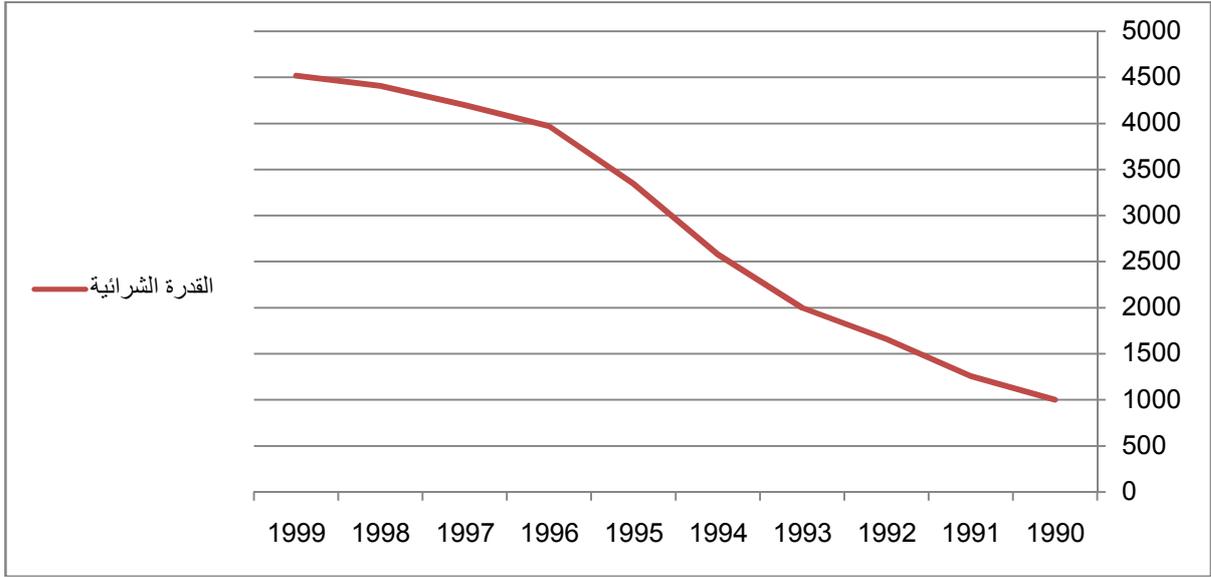
الجدول رقم 02-02: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2020  
سنة الأساس: 2010

القدرة الشرائية ل1000 دج	CPI	السنوات	القدرة الشرائية ل1000 دج	CPI	السنوات
1161.55	81.82	2005	1000	15.52	1990
1188.52	83.72	2006	1257.73	19.52	1991
1232.22	86.8	2007	1657.21	25.72	1992
1292.02	91.01	2008	1997.42	31	1993
1366.12	96.23	2009	2577.96	40.01	1994
1419.64	100	2010	3346.00	51.93	1995
1483.81	104.52	2011	3971.01	61.63	1996
1611.58	113.52	2012	4198.45	65.16	1997
1668.37	117.52	2013	4406.57	68.39	1998
1716.92	120.94	2014	4518.04	70.12	1999
1799.11	126.73	2015	1000	70.44	2000
1914.25	134.84	2016	1042.16	73.41	2001
2021.29	142.38	2017	1056.92	74.45	2002
2107.61	148.46	2018	1102.07	77.63	2003
2148.77	151.36	2019	1145.79	80.71	2004
2268.88	159.82	2020	/	/	/

Source: Worldbank. <http://data.worldbank.org/country/algeria> (20/12/2021)

سنحاول تشكيل منحنى بياني يوضح مدى تدهور القدرة الشرائية بقيمة ل1000 دج في الجزائر خلال الفترة 1990-1999 كما هو موضح بالبيان الآتي:

شكل رقم 02-02: منحى بياني يوضح التغير في القدرة الشرائية لمبلغ 1000 دج للفترة 1990-1999



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 02-02

نلاحظ من خلال البيان بأنه خلال الفترة 1990 ما كان بوسع المواطن الجزائري أن يشتريه بمبلغ 1000 دج من سلع مختلفة أصبح يشتريه بمبلغ أكبر من 4500 دج سنة 1999، أي خلال فترة وجيزة جدا مقدرة بـ 10 سنوات فقد الدينار الجزائري أكثر من 350% من قيمته الفعلية وهذا مؤشر خطير على مدى تدهور معيشة المواطن نتيجة فقدان العملة لجزء كبير من قيمتها، لذا سنتطرق بنوع من التفصيل إلى ما حدث خلال هذه الفترة نتيجة التوجه الجديد للإقتصاد الجزائري وهي مرحلة ما بعد تحرير الأسعار مباشرة .

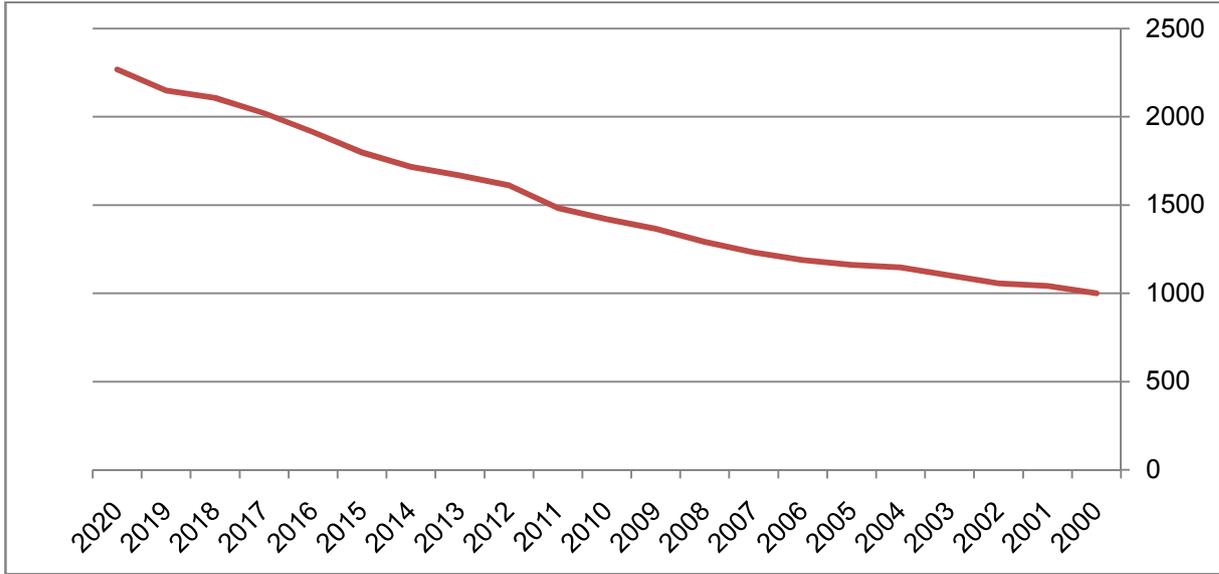
قد تميزت هذه الفترة بتدهور كبير وفقد العملة لجزء هام من قيمتها الشرائية، كنتيجة فيتعجيل سلطات البلد والإسراع في تحرير الأسعار بداية من سنة 1989 وانتقال 85% من الأسعار إلى النظام الحر<sup>1</sup>، بالإضافة إلى الانخفاض القوي للدينار الجزائري نتيجة التصدي للاختلال الحادث في التبادل الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ففي سنة 1994 خفضت الجزائر قيمة الدينار المحلي بنسبة 40% مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، مما انعكس في شكل ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات، ويظهر الاختلالات على المستوى الكلي بسبب إستمرار ضعف أسعار البترول اضطرت الحكومة الجزائرية إلى وضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار هذا البرنامج إستطاعت الجزائر تحسين فعالية إستغلال مواردها بإلغاء ضوابط هوامش الربح في أبريل 1994 الذي مس معظم المنتجات الأساسية ما عدا السكر، الحبوب، الزيت، والتمويل الاجتماعي، أما تقنين الأسعار فقد بقي فقط لثلاث مواد غذائية أساسية (القمح اللين، القمح الصلب والحليب) ومنتجات الطاقة وأجور النقل العام، إن إلغاء دعم المنتجات الغذائية والطاقوية أدى إلى ارتفاع أسعارها إلى الضعف ما بين 1994-1995 و 60% ما بين (1995-

<sup>1</sup>Benbitour.A, l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, éditions Marinoor, Alger, 1998, P74.

(1996)<sup>1</sup>، فإثر تحرير الأسعار والتخفيض الثاني للدينار وصل معدل التضخم إلى 29% سنة 1994 و 29.8% سنة 1995 ليستقر عند 18.97% سنة 1996، ثم بعد سنة 1997 بدأت المؤشرات الاقتصادية وخاصة مؤشر العام للأسعار يأخذ منحى آخر من حيث انخفاض في شدة تدهور قيمة العملة نتيجة لبعض الإصلاحات وهو ما يعكس إيجابا خلال الفترة بعد 1999.

أما المنحنى البياني التالي فيبين مدى تدهور القدرة الشرائية بقيمة 1000 دج في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

**شكل رقم 02-03: منحنى بياني يوضح التغير في القدرة الشرائية لمبلغ 1000 دج للفترة 2000-2020**



**المصدر:** من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 02-02

نلاحظ من خلال البيان بأنه خلال الفترة 2000 ما كان بوسع المواطن الجزائري أن يشتريه بمبلغ 1000 دج من سلع مختلفة أصبح يشتريه بمبلغ في حدود 2270 دج سنة 2020، أي خلال فترة قدرها 21 سنة أين أن الدينار الجزائري فقد حوالي أكثر من 120% من قيمته السوقية، وبالرغم من انخفاض حدة تدهور قيمة العملة وبكثير عن الفترة التي سبقت هذه المرحلة إلا أن مؤشر تدهور القدرة الشرائية يبقى مرتفعا ومحسوسا نسبيا، وسنرجع على أهم الأحداث التي أثرت بشكل مباشر على تدهور قيمة العملة والذي لم يكن كما قلنا بالحدة التي رأيناها في الفترة السابقة.

فيبدو أن برامج الإصلاح المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر الذي كان يهدف إلى تقليص الكتلة النقدية واحتواء التضخم وضمان تقريبه من معدلات الدول التجارية الشريكة في حدود 3% إلى 4% والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين مقابل إعادة جدولة ديونها الخارجية كانت له آثار إيجابية على مسار النمو أين سجلنا تحسن في ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، كما سجلنا ارتفاع طفيف في المؤشر العام لأسعار الاستهلاك خلال السنوات اللاحقة ابتداء من سنة 2000 ومنه يمكن القول بشكل عام قد شهدت هذه

<sup>1</sup>Alain Feler, Les bons résultats de l'ajustement structurel, Revue Média Bank, N°25, Alger, 1996, P08.

الفترة تضخما منخفضا نسبيا بتسجيل أرقام أحادية، أين تمكنت الجزائر من المحافظة على استقرار الأسعار والمحافظة على القدرة الشرائية للعملة المحلية، وهذا ما يدل عليه معدل التضخم المسجل سنة 2000 أين بلغ قيمة 0.33 % ، غير أن سنة 2001 عرفت عودت الضغوطات التضخمية بارتفاع معدل التضخم إلى 4.2% ولكن لم يؤثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للعملة، ثم بعدها سجلت أسعار المواد الأساسية ارتفاعا ملموسا سنتي 2010 و 2011 مستعيدة بذلك المستويات العالية التي سجلتها سنة 2008 والمرتبطة خاصة بارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، أما في سنة 2012 فقد سجل مؤشر أسعار الاستهلاك قيمة مرتفعة وصلت إلى 113 بعدما كانت سنة 2011 في حدود 104 وسجل التضخم خلال هذه السنة معدل مرتفعا قدر بـ 8.89% تفسر هذه "الذروة" التاريخية خلال هذه المرحلة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012 ليعود معدل التضخم لمستوياته السابقة ابتداء من سنة 2013 إلى غاية سنة 2020 في حدود 3%، وبلغ مؤشر الأسعار قيمة 120 بارتفاع طفيف عن السنة التي سبقته بشكل عام فخلال هذه المرحلة التمسنا انخفاض في القدرة الشرائية للنقود بوتيرة متباطئة من سنة لأخرى أين فقد الدينار الجزائري ما بين سنتي 2000 إلى غاية 2020 ما قيمته 220% بمعدل 10.47% عن كل سنة وهذا ما يلمتسه المواطن الجزائري في حياته اليومية.

### المطلب الثاني : آثار تدهور القدرة الشرائية للعملة على الاقتصاد الوطني

إن لإنخفاض قيمة العملة آثار اقتصادية كثيرة ومتعددة، فعندما تفقد النقود جزءا من قوتها الشرائية فذلك يعني تدهور سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية بالإضافة إلى إختلال ميزان المدفوعات وتأثر كل من الادخار والاستهلاك والاستثمار ومعدل الفائدة...إلخ .

#### 1- آثار انخفاض قيمة العملة على ميزان المدفوعات :

يمثل ميزان المدفوعات تدفق السلع (التجارة الخارجية للبضائع) والخدمات والإيرادات وتحويلات رؤوس الأموال وكذلك التدفقات المالية ما بين الجزائر (الدولة والمؤسسات والأفراد) وباقي بلدان العالم، أي مجموع تداول العملة الصعبة ما بين الجزائر ودول العالم، ومنه فإن زيادة الطلب الكلي داخل الاقتصاد والذي لا يقابلها زيادة كافية في حجم الإنتاج المحلي سوف يؤدي إلى الاستيراد من الخارج بالإضافة إلى كون أن كميات السلع والخدمات التي كانت تصدر للخارج سوف تستهلك محليا، وبالتالي فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى سوف يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات .

## 2- أثر انخفاض قيمة العملة على الادخار والاستهلاك في الجزائر :

يعتبر الإذخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وقد أصبحت المدخرات إحدى المصادر الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وعند النظر إلى مدخرات القطاع العائلي في الجزائر نجد أنها لتزال تعاني من عقبات عديدة تؤدي إلى قصور المدخرات الفعلية عن المدخرات الممكنة في كثير من الأحيان، ولعل من أهم تلك العقبات هو استنفال ظاهرة فقدان النقود جزءا مهما من قوتها الشرائية، وفي محاولة سعي الأفراد للمحافظة على نفس مستوى استهلاكهم فإنهم يلجؤون إلى مدخراتهم السابقة أيضا، كما أنهم يمتنعون عن الادخار ويتجهون إلى شراء بعض الأصول والقيم المنقولة وغير المنقولة التي يستطيعون من خلالها تخزين أموالهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية في المستقبل، فهناك الكثير من العائلات اتجهت إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع إلى طرق أخرى لادخار أموالهم ( مثل شراء الذهب والمعادن الثمينة، المواشي، السيارات الفخمة... الخ)، خاصة وأن معدلات الفائدة لا تشجع على الادخار هذه الحالة أدت في أغلب الأحيان إلى تفاقم وضع الأسعار بصورة أكثر سوءا.

## 3- أثر انخفاض قيمة العملة على الاستثمار وتوجيه رؤوس الأموال :

يعتبر الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه تدهور في قيمة النقد، خاصة المتعلقة بارتفاع تكاليف الإنتاج سواء من اليد العاملة أو المواد الأولية أو التجهيزات من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على حجم الاستثمار وصعوبة إتمام المشاريع المسطرة خاصة لدى المؤسسات الصناعية، كما أنه في فترات التضخم نجد بأن مرودية الاستثمارات وتوجيه رؤوس الأموال ترتفع بصورة أسرع وبمعدل أكبر في بعض القطاعات دون الأخرى التي تحقيق أرباح غيرطبيعية، فعندما تفقد النقود الكبير من قيمتها فذلك يؤثر سلبا على النشاطات ذات المردودية الضعيفة مع أنها ضرورة (مثل الصناعات الثقيلة)، ويحفز النشاطات ذات المردودية العالية والتي لا تتطلب وقتا كبيرا لتحقيقها بغض النظر عن فائدتها الاجتماعية<sup>1</sup>، فعلى سبيل المثال ولكي نوضح أثر انخفاض قيمة العملة والذي ينعكس في صورة ارتفاع التضخم أو ارتفاع الأسعار على حجم الاستثمارات ونخص بالذكر الإنفاق الاستثماري الخاص بالقطاع الصناعي .

<sup>1</sup>Hamid Bali, Op.Cit, P202.

## 4- أثر انخفاض قيمة العملة على إعادة توزيع المداخل (الطبقية في المجتمع) :

يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى انخفاض المداخل الحقيقية لأصحاب المداخل الثابتة (أصحاب المعاشات، الموظفون، المجاهدون... الخ)، حيث تتخلف مداخلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار وهي الفئة التي تشكل الشريحة الكبرى من المجتمع الجزائري، في حين يستفيد أصحاب المداخل المتغيرة (رجال الأعمال، تجار الجملة، الوسطاء... الخ)

يمكننا إدراك الظلم الاجتماعي الذي يلحقه ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض قيمة العملة بأصحاب المداخل الثابتة، وعموما فإن تلك الأسعار المرتفعة تؤدي إلى تعميق التفاوت في المداخل مما ينتج عنه نوع من التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع من خلال بروز طبقة برجوازية جديدة لها إنفاق متزايد على السلع الكمالية وتظهر بأسلوب حياة مترف جدا، ومن جهة أخرى أنزل الطبقة الوسطى إلى مستوى الطبقات الدنيا وعدم قدرتها على مواجهة نفقات المعيشة الأساسية (الغذاء، العلاج، التعليم واللباس) مما أدى ببعض الكفاءات البشرية إلى ممارسة نشاطات إضافية أخرى في أوقات فراغهم لتعويض النقص الذي حدث في مداخلهم الحقيقية نتيجة ارتفاع الأسعار والمحافظة على قدرتهم الشرائية من خلال البحث عن وظيفة أخرى، أو الهجرة إلى الخارج خاصة للكفاءات العالية لما يجدونه من توفر مختلف وسائل العمل مع الراتب المرتفع في الدول الأجنبية .

## 5- آثار انخفاض قيمة العملة داخل المجتمع الجزائري :

إن الارتفاع المستمر للأسعار في فترة التسعينات أفرز جملة من السلبيات على المستوى الاجتماعي للدولة تمثلت في تسريح آلاف العمال وارتفاع عدد البطالين وضعف القدرة الشرائية التي أدت إلى ارتفاع درجة الفقر وبالتالي انتشار ظاهرة التسول وانتشار معدلات الجريمة كالسرقة وحتى ظهور بعض الأمراض كارتفاع الضغط والقلق، كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي ببعض المستهلكين إلى بيع بعض العقارات والأموال إلى ذوي المداخل المرتفعة مما يؤدي إلى انتقال الملكيات وبالتالي إلى إعادة توزيع الثروة، ونظرا أن الشريحة ذات الدخل الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أن الضغوطات التضخمية ولدت نوع من التمايز الاجتماعي والطبقية بين أفراد المجتمع وأدت إلى تفشي الرشوة والفساد الإداري والتكسب غير المشروع وما إلى ذلك من معاملات فاسدة، حيث أصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخل الثابتة لمواجهة التدهور المستمر الذي يحدث في دخولهم الحقيقية ومن ثم في مستوى معيشتهم، وأنه لا يخفى على أحد حجم الضرر التي تحدثه هاته العاهات التسييرية على المجتمع الجزائري خاصة على أفراد الطبقة الضعيفة الذين يدفعون دائما الثمن لمثل هذه المشاكل.

كما يمتد الفساد الإداري إلى أبعد من ذلك إذ يعمل على ظهور طبقة من الطفيليين والانتهازيين كأمثال المقاولين المزيفين الذين يبرمون صفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاي وعمليات سرية دون اللجوء والخضوع لميكانيزمات المناقصات المتعارف عليها، مما ينجر عنه أرباح هذه الفئة مستفدين من ارتفاع الأسعار هذا ما يسمح لهم من إقتناء ما يشاؤون من السلع الفاخرة كالسيارات الفخمة والعقارات ومختلف أجهزة

الاتصال وكل أنواع البذخ الأخرى والتي من شأنها أن تعمق من الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية داخل المجتمع، وقد قال لينين يوماً: "إن أفضل طريقة لتحطيم النظام الرأسمالي هي إفساد العملة، وإنه بعملية تضخم مستمرة تستطيع الحكومات أن تصادر سرا وبطريقة غير ملحوظة جزءاً هاماً من ثروات مواطنيها".

#### 6- انتعاش التجار الطفيليين وتهميش التجار الحقيقيين:

بسبب الكساد الاقتصادي الذي يعود إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن (ارتفاع مستوى الأسعار)، زيادة على فوضى السوق من جراء انتشار المتطفلين على التجارة وسعيهم وراء الربح في غياب أدنى ضوابط ورقابة تذكر، مما أدى إلى تضرر التجار الحقيقيين الملتزمين بانتظام بدفع الضرائب الشيء الذي أدى إلى تراجع نشاطهم وأرباحهم في حين التاجر المتطفل ينتعش من يوم لآخر ويحقق أرباحاً خيالية دون أدنى تكاليف، فكانت النتيجة النهائية إفلاس الكثير من التجار والمؤسسات وطرد شبه جماعي لعمال .

### المبحث الثاني: تطبيق طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة

إن التغير الذي يطرأ على القدرة الشرائية لوحدة النقد محليا يعتبر ظاهرة إقتصادية تتفاعل مع بقية الظواهر الاقتصادية الأخرى وهي تتأثر وتؤثر في نفس الوقت على تلك الظواهر، لذا ارتأينا أن نبني نموذجا اقتصاديا يعطينا فكرة عن أهم المتغيرات التي من شأنها أن تؤثر على استقرار قيمة النقود محليا في الجزائر، ومن خلال ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من الدراسة وجدنا بأن كل من الكتلة النقدية M2 وسعر الصرف TC من بين أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها علاقة مباشرة بارتفاع الأسعار، والذي يدل بدوره ويعطينا صورة على التغير الذي يطرأ على القدرة الشرائية للعملة .

#### المطلب الأول: مفهوم وخصائص التكامل المتزامن

سنقوم بالتحقق من وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، فإذا تأكدنا بأنها متكاملة من نفس الدرجة فهذا يعني بأن العلاقة الفعلية بين متغيرات النموذج هي علاقة من جزأين، الجزء الأول على المدى البعيد والثاني على المدى القصير ومن ثم بناء النموذج المناسب، ولكن قبل ذلك يجب معرفة ما معنى التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ ECM

#### 1- مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين:

تحليل التكامل المشترك يسمح بتجديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين متغيرين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

#### 1-1- خصائص حول رتبة التكامل :

✓ تكون السلسلة متكاملة من الرتبة " d " ونكتب:  $X_t \rightarrow I(d)$ ، حيث تطلب إجراء الفروقات عليها " d " مرة لجعلها تستقر، ومنه  $a + bx_t \rightarrow I(d)$  حيث  $a$  و  $b$  ثابتين غير معدومين<sup>1</sup>.  
 ✓ لتكن  $X_{1t}$  و  $X_{2t}$  سلسلتين متكاملتين من الرتبة " d = 0 " إذن:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(0) \end{array} \right\} \Rightarrow aX_{1t} + bX_{2t} \rightarrow I(0)$$

حيث  $a$  و  $b$  ثابتين غير معدومين.

<sup>1</sup>Sandrine Lardic, Valérie Mignon économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières Economica. paris 2002. p212.

✓ لتكن  $X_{1t}$  سلسلة متكاملة من الرتبة  $d_1$  و  $X_{2t}$  سلسلة متكاملة من الرتبة  $d_2$ ، ومنه بصفة عامة نكتب:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d_1) \\ X_{2t} \rightarrow I(d_2) \end{array} \right\} \Rightarrow \alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(\text{Max}(d_1, d_2))$$

في هذه الحالة درجة التكامل تتوقف على المعاملين  $\alpha, \beta$  حيث هما ثابتين غير معدومين، فإذا كان ليهما إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تتعدم، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تؤول إلى  $I(0)$  وفي الحالة العكسية تؤول إلى  $I(d)$ .

### 1-2- شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين  $X_t$  و  $Y_t$  متكاملتين إذا تحقق الشرطان:

1. إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي (Tendance Stochastique) له نفس رتبة الفرق "d".

2. التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل،

$$\begin{array}{l} X_t \rightarrow I(d) \\ Y_t \rightarrow I(d) \end{array} \quad \text{ليكن:}$$

$$\text{حيث:} \quad \alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b) \quad \text{مع} \quad d \geq b \geq 0$$

$$X_t \rightarrow CI(d, b) \quad \text{ونكتب:}$$

3. حيث:  $[\alpha_1, \alpha_2]$  هو شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégratoïn).

### 2- نماذج تصحيح الخطأ ECM:

لتكن لدينا الحالة التالية:

$$\left( \beta = \frac{-\alpha_1}{\alpha_2} \right) \quad X_{1t}, Y_{1t} \rightarrow CI(1,1) \quad \text{مع} \quad [\beta, -1] \quad \text{الشعاع الناتج من علاقة التكامل}$$

في الواقع، وفي هذه الحالة المحدودة، أن تكون السلسلتين مترامنتي التكامل و غير مستقرة يطرح مشكلة في التقدير، فالنوعية الإحصائية الجيدة للنموذج ( $R^2$  عالي ومعاملات ذات معنوية) هي ناتجة عن عدم استقرار المتغيرات، وفي هذه الحالة إن استعمال نموذج الانحدار المباشر للسلسلة  $Y_t$  على  $X_t$  لأغراض تنبئية ستكون عواقبه وخيمة، لأن العلاقة المنتجة ليست علاقة حقيقية وإنما تعبر عن العلاقة بين اتجاهين فقط.

فالمطلوب هو إزالة العلاقة المشتركة من جهة، والبحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات من جهة أخرى، وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ (ECM) هذا التقديم هو بمثابة نموذج إحصائي  $(\beta_1 \Delta X_t)$  ونموذج ديناميكي  $\beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$  ويمكن تخصيص العلاقة على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_1 \Delta X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$$

نموذج تصحيح الخطأ يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، وأن المعامل  $\beta_2$  الذي يجب أن يكون سالبا، يبين لنا جانب التوازن في المدى الطويل.

## 2-1- التكامل المتزامن بين متغيرين:

إن دراسة السلاسل الزمنية الطويلة تتطلب منا إجراء اختبارات، وذلك بإتباع طريقة التكامل المتزامن بين متغيرين، إننا أمام سلسلة زمنية طويلة يكون خطر ترجمة النتائج بطريقة خاطئة أمرا واردا، وتكون نتائج الاختبارات الإحصائية كاذبة، وحتى نتفادى مثل هذه المشاكل نستعمل الطرق التقليدية الخاصة بالتكامل المتزامن.

### 2-1-1- الاختبارات الخاصة بطريقة التكامل المتزامن بين متغيرين

ولإبراز ذلك نقوم بتقديم طريقة (Granger - Engel) والملخصة كما يلي:

**المرحلة الأولى:** في هذه المرحلة نقوم باختبار درجة تكامل المتغيرات، لأن الشرط الأساسي للتكامل المتزامن بين المتغيرين أن يكونا متكاملين من نفس الدرجة. ففي حالة عدم تحقق هذا الشرط لا يمكن أن تكون السلسلتان متزامنتي التكامل بمعنى:

$$X_t \rightarrow I(d)$$

$$Y_t \rightarrow I(d)$$

**المرحلة الثانية:** يتم في هذه المرحلة تقدير العلاقة في المدى الطويل، وذلك إذا تحقق الشرط الأساسي للتكامل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وتكون العلاقة المنتجة بين المتغيرات على

$$Y_t = \alpha_1 X_t + \alpha_0 + \varepsilon_t \quad \text{الشكل التالي:}$$

أن شرط تحقيق علاقة التكامل المتزامن بين السلاسل أن يكون  $e_t$  الباقي المنتج من هذا الانحدار عبارة عن

$$e_t = Y_t - \left( \hat{\alpha}_1 X_t + \hat{\alpha}_0 \right) \quad \text{سلسلة زمنية مستقرة}$$

### 2-1-2- تقدير نماذج تصحيح الخطأ (ECM)

إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة ومتزامنتي التكامل فإنه من المناسب تقدير العلاقة فيما بينها عن

طريق نماذج تصحيح الخطأ، لتكن السلسلتان  $X_t$  ،  $Y_t$  :

$$X_t \rightarrow I(1)$$

$$Y_t \rightarrow I(1)$$

إذا ما استعملنا طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) لتقدير العلاقة في المدى الطويل يتبين لنا استقرار

$e_t$ ، وعليه  $X_t$ ،  $Y_t$  تكون متزامنتي التكامل ونرمز لها بالشكل التالي:

$$Y_t, X_t \rightarrow CI(1,1)$$

ومن ثم يمكن تقدير هذا النموذج وذلك بطريقتين مختلفتين:

**الطريقة الأولى:** تتم عملية التقدير على مراحل نلخصها فيما يلي:

1. نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) لتقدير النموذج في المدى الطويل حيث:

$$Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} X_t + e_t \dots \dots \dots (1)$$

2. نقوم بتقدير العلاقة (النموذج الديناميكي في المدى القصير):

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

مع أن  $\alpha < 0$  و  $\alpha_2$  : قوة إرجاع التوازن (معنوي سالب).

إن اختيار مثل هذه الطريقة (طريقة التقدير على مرحلتين) تؤدي إلى اختبارات متقاربة لمعاملات النموذج، إن

الانحرافات المعيارية للمعاملات تترجم بطريقة كلاسيكية.

**الطريقة الثانية:** الاختبارات بطريقة المربعات الصغرى (MCO) بمرحلة واحدة، أين نقوم بتقدير النموذج التالي بطريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 Y_{t-1} - \alpha_2 \beta X_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots(3)$$

ثم يتم تعويض  $e_{t-1}$  في النموذج (2) بالعلاقة:

$$e_{t-1} = Y_{t-1} - a - bX_{t-1} \dots\dots\dots(4)$$

وتقدير كل العوامل في مرحلة واحدة، مع العلم بأن المعامل  $\alpha_2$  يجب أن يكون سالبا.

إن هذه الطريقة غير ناجعة، حيث أنه لا يمكن التعرف على المعامل  $\beta$  في علاقة المدى الطويل، ومن جهة أخرى فقد تم الخلط بين متغيرات ذات درجة تكامل مختلفة ففي هذه الحالة:

$$\Delta Y_t, \Delta X_t \rightarrow I(0)$$

$$Y_{t-1}, X_{t-1} \rightarrow I(1)$$

وعليه لا يمكن التعرف على درجة تكامل الحد العشوائي  $\mu_t$  .

## 2-2- التكامل المتزامن بين k متغيرة:

إن الدراسات الحالية في الاقتصاد الكلي، والتي تدرس نظرية التوازن، تبين أن كل سلسلة زمنية مستقرة، يمكن أن تكون نتيجة لتوليفة بين متغيرات غير مستقرة وتعتبر عموما دراسة طريقة التكامل المتزامن بين k متغيرة الأكثر تعقيدا وذلك لاحتمال وجود عدة أشعة تعبر عن علاقة التكامل المتزامن، ولدراسة مثل هذه الحالة نقوم بدراسة النموذج التالي:

ليكن لدينا نموذج قياسي اقتصادي يشتمل على k متغيرة مفسرة بحيث:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots\dots\dots + \beta_k X_{kt} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(1)$$

في حالة ما إذا كان كل من  $X_{1t}, X_{2t}, \dots\dots\dots, X_{kt}$  و  $Y_t$  غير مستقرة ذات درجة تكامل  $I(1)$  في هذه الحالة يكون احتمال وجود تكامل متزامن بين المتغيرات أمرا واردا، فإن وجدت توليفة خطية لهذه المتغيرات مستقرة فعلية فإن هذه المتغيرات تكون متزامنة التكامل وبتطبيق طريقة (MCO) على النموذج (1) يمكن حساب الباقي le résidu ( $e_t$ )

$$e_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{1t-k} - \hat{\beta}_k X_{kt}$$

إذا كانت  $e_t$  مستقرة، نقبل فرضية وجود التكامل المتزامن بين المتغيرات والشعاع الناتج يعطى بالشكل التالي:  
 $[1, -\beta_0, -\beta_1, \dots, -\beta_k]$ ، غير أن حالة k متغيرة أكثر تعقيدا من حالة متغيرين ذلك لاحتمال وجود عدة توليفات.

فإذا كانت لدينا مثلا  $Y_t, X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}$  متزامنة التكامل مثنى مثنى بمعنى:

$$\begin{aligned} Y_t, X_{1t} &\rightarrow CI(1,1) \\ X_{2t}, X_{3t} &\rightarrow CI(1,1) \end{aligned}$$

والتوليفة الخطية مستقرة أي  $I(1)$  يكون لدينا:

$$\begin{aligned} e_t^1 &= Y_t - \hat{a}_0 - a_1 X_{1t} \\ e_t^2 &= X_{2t} - \lambda_0 - \lambda_1 X_{3t} \end{aligned}$$

والمقابل:

$$e_t = e_t^1 + e_t^2 = Y_t - a_0 - a_1 X_{1t} + X_{2t} - \lambda_0 - \lambda_1 X_{3t} \rightarrow I(0)$$

ففي هذه الحالة مثلا نحصل على شعاع آخر ناتج عن هذه التوليفة والمعطى بالشكل التالي:

$$\beta = [1, -\hat{\alpha}_0 - \hat{\lambda}_0, -\hat{\alpha}_1 + 1, -\hat{\lambda}_1]$$

يمثل  $\beta$  شعاع الناتج من السلسلتين المتزامنتين للتكامل.

وبصفة عامة، إذا كان لدينا نموذج بمغيرة واحدة للتفسير و k متغيرة مفسرة أي  $(k+1)$  متغيرة، فإنه من المحتمل وجود k أشعة تعبر عن علاقة التكامل، ويشكل عدد هذه الأشعة المستقلة خطيا رتبة التكامل المتزامن.

فإذا كانت كل المتغيرات من نفس درجة التكامل  $I(1)$  مثلا، في هذه الحالة هناك احتمال وجود شعاع وحيد ناتج عن علاقة التكامل المتزامن بين السلاسل وإذا كانت السلاسل غير متكاملة من نفس الدرجة فمن المؤكد أن شعاع التكامل المتزامن الناتج ليس وحيد.

عملياً، لاختبار التكامل المتزامن بين المتغيرات، من المستحسن أولاً إجراء الاختبار على مجموع المتغيرات (k متغيرة)، فإذا ما تحققنا من وجود التكامل المتزامن بينهما، يمكن عندها إجراء الاختبار على توليفات مختلفة بين المتغيرات لتعيين علاقة التكامل.

### 2-2-1- كيفية تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

مما سبق ذكره فإنه في حالة وجود k متغيرة، فالاختبارات السابقة تبين أننا أمام وضعيتين مختلفتين:

✓ وجود شعاع وحيد الناتج من السلاسل المتزامنة التكامل.

✓ وجود عدة أشعة.

أ- حالة وجود شعاع وحيد: في هذه الحالة يمكن تطبيق طريقة أنجل قرانجر والتي تتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى: يتم في هذه المرحلة تقدير علاقة المدى الطويل بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) ومن ثم حساب الباقي  $e_t$ :

$$e_t = Y_t - \beta_0 - \beta_1 X_{1t} - k - \beta_{kt} X_{kt} \dots\dots(1)$$

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يتم تقدير علاقة النموذج الديناميكي (في المدى القصير) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كذلك:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 \Delta X_{2t} + \dots\dots + \alpha_k X_{k+1} + \lambda_1 e_{t-1} + \mu_t \dots\dots(2)$$

حيث يمثل  $\lambda_1$  قوة الإرجاع للتوازن .

ب- حالة وجود عدة أشعة: في هذه الحالة تكون طريقة أنجل-قرانجر غير مجدية والحساب بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) غير فعال وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق النموذج لإيجاد النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VECM) .

### 3- النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VECM) :

في حالة وجود متغيرتين، فإن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ يعطى بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t$$

فهنا يمكن تخيل وجود علاقة بين تغيرات  $X_t$  وتغيرات  $Y_t$  وعليه بالرغم من وجود علاقة في المدى الطويل أي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + e_t$$

فمن المحتمل وجود علاقة النموذج الديناميكي في المدى القصير بمعنى:

$$\Delta Y_t = C + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث  $\lambda < 0$  وعليه حسب نظرية قرانجر إذا كان لدينا متغيرين متكاملين من نفس الدرجة (1) ومتزامني التكامل فإنه يمكن التمثيل بـ (VECM) على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = C + \lambda e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t, (\lambda < 0) \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta X_t = C' + \lambda' e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha'_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta'_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon'_t, (\lambda > 0) \dots \dots \dots (2)$$

$$e_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_t \quad \text{مع العلم أن :}$$

وتمثل  $\lambda, \lambda'$  : سرعة الإرجاع لحالة التوازن.

\* إذا كان  $(\lambda', \lambda) \neq 0$  في هذه الحالة لا يمكن تقبل افتراض وجود علاقة التكامل المتزامن وتمثيل النموذج بتصحيح الخطأ غير ناجعة، وفي حالة وجود التمثيل بتصحيح الخطأ يمكن كتابة العلاقة (2) بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \alpha'_0 + \alpha'_1 X_{t-1} + \alpha'_2 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha'_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \beta'_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon'_t$$

فيمكن تعميم هذا التمثيل إلى  $k$  متغيرة وبالتالي تكتب على شكل المصفوفات كمايلي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A Y_{t-1} + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

$$Y_t = (Y_{1t}, Y_{2t}, \dots, Y_{kt}) \text{ متغيرة } k \text{ والممثل بـ } (k \times 1)$$

$A_0$ : شعاع ذو بعد  $(k \times 1)$ .

$A$  : مصفوفة ذات بعد  $(k \times k')$  معاملات، تحدد العلاقة في المدى الطويل.

$A_i$ : مصفوفة ذات بعد  $(k \times k)$ .

ففي حالة التمثيل بثلاث متغيرات مفسرة مع  $P=1$  نحصل على الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} \Delta Y_{1t} \\ \Delta Y_{2t} \\ \Delta Y_{3t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_0^1 \\ \alpha_0^2 \\ \alpha_0^3 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_1^1 & \alpha_1^2 & \alpha_1^3 \\ \alpha_2^1 & \alpha_2^2 & \alpha_2^3 \\ \alpha_3^1 & \alpha_3^2 & \alpha_3^3 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \\ Y_{3t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} b_1^1 & b_1^2 & b_1^3 \\ b_2^1 & b_2^2 & b_2^3 \\ b_3^1 & b_3^2 & b_3^3 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta Y_{1t-1} \\ \Delta Y_{2t-1} \\ \Delta Y_{3t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \varepsilon_{3t} \end{bmatrix}$$

كل توليفة خطية تمثل علاقة التكامل المتزامن، وعليه فطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) غير ناجعة لمصادفتنا مع مشاكل التحديد المتماثل (المتشابه) وتعتبر طريقة المعقولية العظمى الأكثر استعمالاً لتمثل هذه النماذج.

### المطلب الثاني: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة

قبل البدء بتقدير أي علاقة ما بين المتغيرات ووجب معرفة مدى استقرارية السلاسل، لذا سنستعين ببرنامج Eviews لتحليل تلك السلاسل الزمنية، أين يقوم هذا البرنامج بحساب قيم  $\hat{\rho}_1$  بطريقة أوتوماتيكية، نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات سنوضحها فيما يلي:

#### 1- السلسلة CPI :

لدراسة إستقرارية السلسلة CPI والتي تمثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر كظاهرة تعبر عن مدى تدهور أو تحسن في القدرة الشرائية للنقود نستعمل اختبار الجذر الأحادي لـ: DickeyFuller، وهذا بعدما نتعرف على درجة تأخير السلسلة P المناسبة بالاستعانة ببرنامج Eviews وذلك آلياً لمعرفة هل أن السلسلة محل الدراسة هي مستقرة أم لا، والنتائج المتحصل عليها هي مدونة في الجدول الموالي :

جدول رقم (2-3) : نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على السلسلة CPI.

السلسلة CPI		النموذج
0.31	احتمال مركبة الاتجاه العام (b)	النموذج الثالث
0.13	احتمال الثابت (C)	
1.53	t-stat	
-2.08	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
0.21	احتمال الثابت (C)	النموذج الثاني
1.27	t-stat	
-1.30	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
1.39	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الأول

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم 02

انطلاقاً من الجدول أعلاه نجد أن قيمة  $t$  ستيدونت لمركبة الاتجاه العام في السلسلة CPI أقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$  ، ( مع احتمال مركبة الاتجاه العام هو:  $(0.31 > 0.05)$  ) وبالتالي نقبل بفرضية العدم التي تنص على إنعدام مركبة الاتجاه العام أي السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.

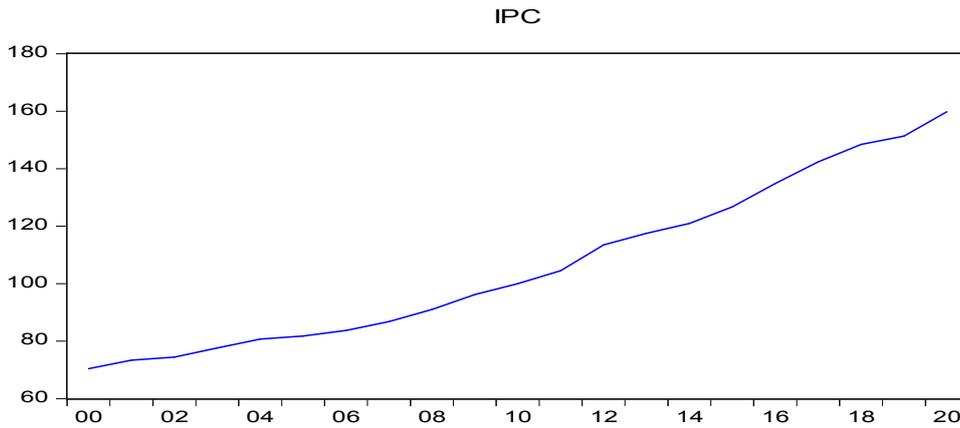
وفيما يخص اختبار وجود الثابت في السلسلة CPI فإن قيمة  $t$  ستيدونت لهذا الأخير هي أقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$  ، وعليه نقبل بالفرضية الصفرية والتي تشير إلى عدم وجود الثابت بالسلسلة.

أما بالنسبة للجذر الأحادي، فمقارنة  $t_{\hat{\phi}_1}$  المحسوبة بـ  $t_{tab}$  (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$  ، نجد بأن :  $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$  بالنسبة للنماذج الثلاثة وهذا ما يشير بأن السلسلة CPI تحتوي على الجذر الأحادي .

وخلاصة لتحليلنا لنتائج ذلك الاختبار، نستنتج بأن السلسلة التي بين أيدينا هي سلسلة غير مستقرة وهي من النوع  $DS-TS$ .

كما أنه يمكننا ومن خلال المنحنى البياني الموالي استنتاج عدم استقرار السلسلة CPI، أين يتجلى بشكل واضح الاتجاه التصاعدي للسلسلة مما يشير إلى وجود مركبة الاتجاه العام.

الشكل رقم ( 2-4): منحنى تطور السلسلة CPI.



لذا سنجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة ومن ثم نعيد إتباع نفس الخطوات السابقة انطلاقاً من تحديد درجة التأخير  $P$  للسلسلة الجديدة والتي نسميها  $DCPI$  وبعدها نستعمل الاختبار المناسب لدراسة استقرار السلسلة والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم 2-4: نتائج اختبار ديكي-فولار على السلسلة  $DCPI$ .

السلسلة $DCPI$		النموذج
0.90	إحتمال مركبة الاتجاه العام (b)	النموذج الثالث
-5.45	إحتمال الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
0.77	إحتمال الثابت (C)	النموذج الثاني
-0.28	t-stat	
-5.53	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	

-5.60	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الأول
-------	--------------------------	---------------

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم 03

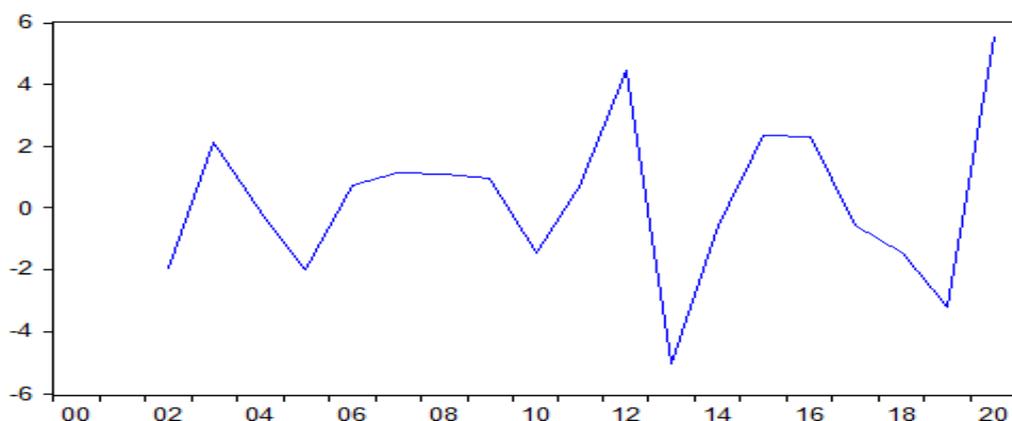
من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة  $t$  ستيودنت لمركبة الاتجاه العام أقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، وكذا احتمال مركبة الاتجاه العام ( $0.05 < 0.90$ ) وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض وجود مركبة الاتجاه العام.

وفيما يخص اختبار وجود الثابت، فإن قيمة  $t$  ستيودنت لهذا الأخير أقل من القيمة النظرية عند المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل فرضية العدم أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

أما بالنسبة للجذر الأحادي، فمقارنة  $t_{\hat{\phi}_1}$  المحسوبة بـ  $t_{tab}$  المجدولة (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، أين نجد بأن:  $t_{tab} > t_{\hat{\phi}_1}$  بالنسبة للنماذج الثلاث، وهذا ما يشير بأن السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي .

وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة DCPI هي سلسلة مستقرة، وفيما يلي المنحنى البياني للسلسلة المستقرة، بحيث نلاحظ تذبذب السلسلة حول خط المنتصف بشكل منتظم تقريبا.

شكل رقم 02-05: منحنى تطور DCPI



المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

## 2- دراسة استقرارية باقي السلاسل:

لدراسة إستقرارية باقي السلاسل M2, TC والتي تمثل كل من سعر الصرف ومعدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر على التوالي، نستعمل دائما إختبار الجذر الأحادي ل ديكي-فولار البسيط أو المطور على حسب درجة تأخير كل سلسلة وبنفس المنهجية المتبعة فيما يخص السلسلة CPI، يمكننا أن نلخص أهم النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج Eviews9.0 في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02-05: نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على M2, TC.

M2	TC	النتائج	النموذج
0.06	0.001	إحتمال مركبة الاتجاه العام ( $\tau$ )	النموذج الثالث
-3.88	-5.02	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	
0.006	0.28	إحتمال الثابت ( $\rho$ )	النموذج الثاني
2.87	1.08	t-stat	
-3.27	-3.07	الجذر الأحادي ( $\phi$ )	

-1.56	-2.87	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج الأول
-------	-------	--------------------------	---------------

**المصدر:** نتائج مستخرجة من الملحق رقم 04

من خلال الجدول أعلاه وجدنا بأن قيمة  $t$  المحسوبة لمركبة الاتجاه العام للسلسلة TC أكبر من القيمة النظرية لها عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم أي وجود مركبة الاتجاه العام، في حين تنعدم هذه المركبة بالسلسلة M2 .

أما بالنسبة لإختبار جذر الوحدة فمقارنة  $t_{\hat{\phi}_1}$  المحسوبة بـ  $t_{tab}$  المجدولة (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$ ، يشير إلى أن  $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$  بالنسبة لأكثر من نموذج من النماذج الثلاثة الخاصة بالسلسلتين وهذا ما يعني بأن كل متغيرة تحتوي على الجذر الأحادي .

وكخلاصة لتلك النتائج، نستنتج بأن السلسلتين غير مستقرتين وهما من النوع DS و DS-TS على التوالي . لذا سنجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى في محاولة جعل السلسلتين السابقتين تستقر، لنتحصل على سلاسل جديدة نسميها DM2، DTC، وبإعادة نفس الخطوات السابقة تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

**الجدول رقم 02-06:** نتائج إختبار ديكي-فولار ADF على السلاسل

DM2	DTC	النتائج	النموذج
0.60	0.65	احتمال مركبة الاتجاه العام (b)	النموذج 03
-0.51	0.45	t-stat	
-8.26	-4.03	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	
0.20	0.04	احتمال الثابت (c)	النموذج 02
-1.28	2.04	t-stat	

-8.37	-4.06	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	
-8.19	-3.35	الجزر الأحادي ( $\phi$ )	النموذج 01

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه نتحصل على نتائج متماثلة بالنسبة للسلسلتين وهذا فيما يخص مركبة الاتجاه العام بالإضافة إلى الجزر الوحدوي أين يتضح إنعدامهما بكل سلسلة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (لأن قيمة  $t$  المحسوبة لمركبة الاتجاه العام هي أقل من القيمة النظرية لها عند مستوى المعنوية  $\alpha = 5\%$ )، وإنعدام الجزر الأحادي لأن  $t_{\phi_1}$  المحسوبة هي أقل من  $t_{tab}$  لديكي فولار الجدولة عند نفس مستوى المعنوية السابق، مما يدل على أن هذه السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وفي الأخير توصلنا إلى أن كل السلاسل هي سلاسل مستقرة من الدرجة الأولى :

$$CPI \rightarrow I(1), M2 \rightarrow I(1), TC \rightarrow I(1)$$

وبالتالي إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات الثلاثة ممكن جدا ومنه نستطيع الجزم بوجود خطر التكامل المتزامن، مما يضمن ووجود علاقة على المدى الطويل.

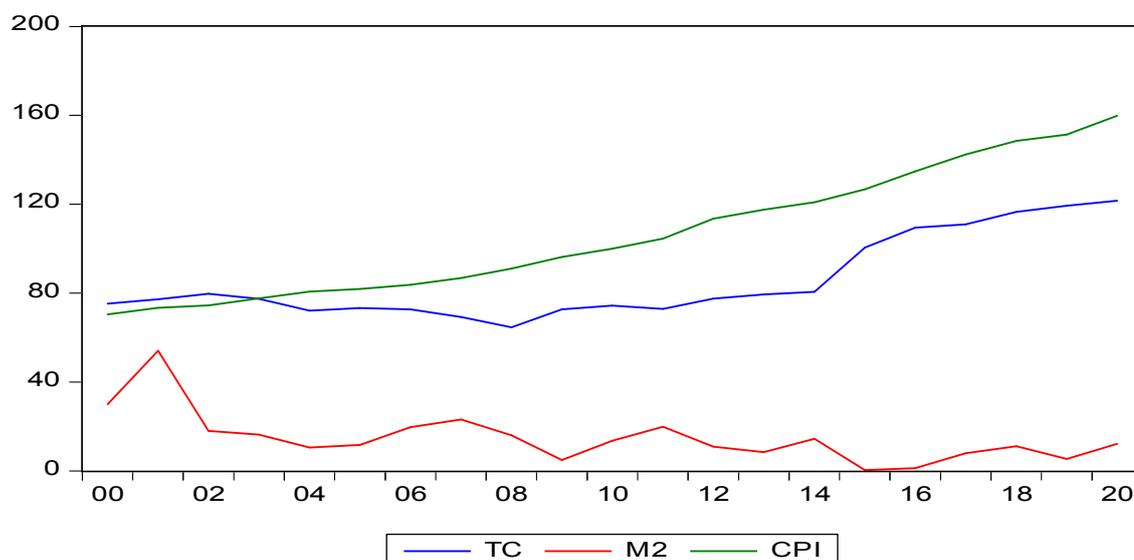
### المطلب الثالث: إختبار علاقة التكامل المتزامن (علاقة التكامل المشترك)

سنعتمد على منهجية إختبار Johansen للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة لكون هذا الإختبار يتيح إمكانية تحديد الأثر المتبادل سواء بين متغيرين أو أكثر، كما أن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر إستقرارا وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى .

#### 1- إختبار علاقة التكامل المتزامن :

بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل (CPI, TC, M2) وذلك من ناحية الإستقرارية وجدنا أن هذه السلاسل كلها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، ومن خلال كل هذا نستطيع أن نستنتج أنه هناك إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، وهذا ما يبينه المنحنى الآتي :

الشكل رقم 02-06: منحنى يظهر وجود مسار مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل



ولنتأكد من هذا سنقوم بإختبار جوهانسون Johansen، حيث يتفوق هذا الإختبار على إختبار أنجل وجرانجر (Engel-Granger) للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، ولكن قبل ذلك يجب تحديد درجة التأخير المناسبة لهذا الإختبار، لذا نعتمد على نموذج VAR (نموذج أشعة الإنحدار الذاتي) لمعرفة درجة التأخير المناسبة .

تحديد درجة تأخير المسار VAR: بالاعتماد على برنامج EViews تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم 02-07: معايير تحديد درجة التأخير (P) المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria				
Endogenous variables: CPI M2 TC				
Time: 13:3523Date: 05/30/				
Sample: 2000 2020				
Included observations: 18				

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-387.43	NA	1892211.	22.96684	23.10	23.01
1	-299.58	155.02*	18365.82*	18.32859	18.86*	18.51*
2	-290.50	14.41	18550.24	18.32396*	19.26671	18.64
3	-283.34	10.11	21419.22	18.43197	19.77876	18.89
4	-275.11	10.16	24020.68	18.47754	20.22837	19.07
* indicates lag order selected by the criterion						

بالاعتماد على المعايير الموضحة في الجدول السابق نلاحظ أنه عند درجة التأخير رقم واحد هناك أربع معايير معنوية مقابل معيار واحد فقط معنوي عند درجة تأخير 2 وبالتالي فإن درجة التأخير المقبولة هي  $P=1$ .

### 3-2- اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهنس:

يجري هذا الاختبار على أساس فرضيات البديلة المتعلقة بعدد علاقات التكامل المشترك ( $r$ )

(بالتدرجياً اختبار الفرضيات، حيث إذا تم رفض الفرضية ( $H_0: r >$ )

$0$  هذا يدل على أن المتغيرات المعنية بإجراء الاختبار غير متكاملة والعكس صحيح، وعلى العموم فإن طريقة جوهنس تقوم

على اختبار الفرضيات التالية :

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r = 3$$

حيث  $r$ : يمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

على أن نوهنا بأن إجراء هذا الاختبار يستخدم في معالجة السلاسل الزمنية لغرض تجنباً لخطأ الانحدار الزائفة (les

.regressions fallacieuses )

إن نتائج تطبيق هذا الإختبار يوضحها الجدول الموالي :

جدول رقم 08-02: نتائج إختبار جوهنسن Johansen للمتغيرات (CPI,TC, M2).

Date: 06/01/23 Time: 13:41				
Sample (adjusted): 2000 2020				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: CPI M2 TC				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized				
Trace			0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.422924	31.74385	29.79707	0.0295
At most 1	0.282505	11.95170	15.49471	0.1593
At most 2	2.48E-06	8.93E-05	3.841466	0.9937
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج *Eviews*.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية *Johansen* بالنسبة للفرضية (i) أكبر من القيمة الحرجة لها عند مستوى معنوية 5% و 1% ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بوجود على الأقل علاقة تكامل متزامن، وبالنسبة للفرضية (ii) نجد أن إحصائية *Johansen* أقل من القيمة الحرجة لها عند مستوى معنوية 5% و 1% ، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي وجود علاقة وحيدة للتكامل المتزامن.

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

إن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة، وبالتالي يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المستعملة والمتمثلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك كظاهرة تعبر عن مدى التغير الذي يطرأ على القدرة الشرائية للنقود في الجزائر (CPI) ، الكتلة النقدية (M2) وسعر الصرف (TC) على النحو الآتي :

$$D(CPI_t) = - 0.134 \times (CPI_{t-1} + 0.348 \times TC_{t-1} + 3.709 \times M2_{t-1} - 78.39) \\ (-2.54) \quad (3.35) \quad (4.48) \\ + 0.338 \times D(CPI_{t-1}) - 0.036 \times D(TC_{t-1}) + 0.52 \times D(M2_{t-1}) + 0.48 \\ (2.16) \quad (-1.16) \quad (1.43) \quad (2.52) \\ R^2=46.10 \quad F=5.13 \quad n=21$$

التفسير الإحصائي:

على ضوء نتائج نموذج شعاع تصحيح الخطأ في المعادلة أعلاه نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى المعنوية 5%، مع اتخاذه لإشارة السالبة، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للنموذج، ويشير معامل تصحيح الخطأ (- 0.134) إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة تعادل 13.4 %، وبعبارة أخرى فإن الرقم القياسي لأسعار المستهلك يصحح من قيمته التوازنية المتبقية في كل فترة سابقة بـ 13.4%، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل قدرها تقريبا 7 سنوات و 4 أشهر (0.134/1) باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج، وبالتالي فإن تقديم نموذج تصحيح الخطأ VECM مقبول من الناحية الإحصائية من جانب العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

بالإضافة إلى هذا نلاحظ من خلال الملحق رقم (05)، أن القيمة الإحصائية لستيودنت لمتغيرات المعادلة للأجل الطويل كلها كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، بينما كانت فقط معلمة الكتلة النقدية معنوية في الأجل القصير.

كما يمكننا أن نستخلص بناءً على نتائج الإحصائيات المحسوبة والمبينة في المعادلة أعلاه أن القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد ( $R^2$ ) بلغت 46.10% وهي نسبة مقبولة ، أين توضح تلك القيمة بأن التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار تعود للتغيرات التي تحدث في متغيرات الدراسة بنسبة تقارب 50%، كما أن قيمة إحصائية فيشر بلغت  $F_c=5.13$  وهي قيمة معنوية عند مستوى 5% مما يدل على أن النموذج ككل معنوي، وبالتالي فإن هذه المعادلة VECM في الأخير مقبولة من الناحية الإحصائية .

### التفسير الاقتصادي:

إن الإشارة الموجبة لسعر الصرف للفترة السابقة تدل على العلاقة الطردية التي تربط هذا المتغير الاقتصادي بالرقم القياسي لأسعار المستهلك، بحيث أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة أي تدهور في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك بـ 0.348، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية أين يصاحب تحسن في قيمة العملة المحلية أي تدهور في قيمة سعر الصرف الأجنبي مستويات منخفضة للرقم القياسي لأسعار المستهلكي المقابل يؤدي تدهور النقود المحلية لارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية سواء للمنتج الوطني أو الأجنبي، فبالنسبة للمنتج الوطني فإن الارتفاع المستمر للأسعار يخلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف إقتنائها، والذي يؤثر سلباً على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة مما يقلل من إنتاجية المشروعات، بالإضافة إلى تناقص الطلب على السلع والخدمات من طرف الأفراد نتيجة إرتفاع الأسعار مما يحد من نشاط المؤسسات، كما أن القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية تتناقص هذا ما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها

أما بالنسبة للمنتج الأجنبي فإن ارتفاع سعر الصرف من جهة وانخفاض القدرة الإنتاجية للمؤسسات الوطنية يؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات من السلع الأجنبية لإشباع فائض الطلب عن طريق زيادة الاستيراد أين تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية عن المنتجات المحلية مما ينتج عنه زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل ارتفاع في معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك داخلياً، أي أن العلاقة بين المتغيرين تكون طردية .

بينما يظهر تأثير الكتلة النقدية على مستويات الأسعار في نفس الاتجاه في الأجل الطويل أكثر منه في الأجل القصير، إن هذه النتائج تتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية التي تقر بوجود تلك العلاقة الطردية بين

المتغيرين في الاتجاهين ولعل هذا راجع إلى أن عملية الإصدار النقدي في الجزائر تقابلها عملية الإنفاق على المشاريع والبنى التحتية اللازمة لتنويع مصادر إيرادات الدولة والتي تحتاج إلى وقت ليظهر أثرها بعد سنوات وبالتالي تظهر تلك الزيادة في الإصدار ونمو في معدل الكتلة النقدية في شكل طلبيات متزايدة مما يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع .

أما بالنسبة للثابت فنرى بأن إشارته سالبة مما يعني أن هناك عوامل أخرى خارجية تساهم بدرجة كبيرة في الحد من ارتفاع مستويات الأسعار محليا لم تدرج بالنموذج ، ولعل أهم تلك المتغيرات هي المستويات العالية من النمو الاقتصادي أين يصاحبها تحسن في الكثير من المؤشرات الإحصائية الخاصة بالاقتصاد الوطني والتي من بينها تحسن الإحتياطي النقدي من العملة الصعبة التي يقابلها تحسن في قيمة العملة المحلية لترتفع قيمتها الشرائية ومنه انخفاض السعر بشكل عام .

## خلاصة :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أسباب تدني القدرة الشرائية للنقود والتي من بينها التخفيض المستمر في قيمة العملة وعدم التحكم في الأسعار نتيجة عملية التحرير وعدم تدخل الدولة في الأسواق أي إتباع النظام الحر الذي يفرض ذلك، بالإضافة إلى أهم الآثار الناجمة لتدهور قيمة الدينار من الجانب الاقتصادي والاجتماعي كظهور الطبقة في المجتمع وإعادة توزيع المداخيل وانتعاش التجار الطفيليين، ثم قمنا ببناء نموذج قياسي يوضح أثر بعض المتغيرات مثل الكتلة النقدية وسعر الصرف على قيمة العملة .

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل القدرة الشرائية للعملة المحلية في الجزائر بناء على الإشكالية المطروحة للبحث والمتمثلة فيما يلي: ماهي أهم أسباب وأثار تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري وما هو النموذج القياسي الذي يوضح ذلك الأثر؟

ولتوضيح هذا التحليل قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

**الفصل الأول:** تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهي القدرة الشرائية ونظرياتها إلى جانب الأقسام والعناصر وطرق القياس والعوامل المؤثرة في القدرة الشرائية كما تضمن الفصل أسباب الضعف بالنسبة للقدرة الشرائية ومخاطر ها وسياسة تخفيض ورفع قيمة العملة والآثار الناجمة عنها.

**الفصل الثاني:** قدمنا في هذا الفصل تحليل متغيرات الدراسة من الجانب الاقتصادي لتحديد الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر والذي كان في مرحلة ما قبل تحرير الأسعار ومرحلة ما بعد تحرير الأسعار حيث تم مقارنة القيمة الشرائية للعملة المحلية في سنوات ماضية وحاضرة.

ثم حاولنا من خلال المبحث الثاني بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة وتأثير كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف باعتبارهما أهم متغيرين اقتصاديين يؤثران بشكل مباشر على قيمة العملة وقد توصلنا إلى ابراز ذلك الأثر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ .

#### اختبار الفرضيات:

أثبتت النتيجة المتوصل إليها من خلال تحليل الجانب الرياضي صحة الفرضية الأولى أي أن التدخلات التي تطرأ من طرف الدولة في الحياة الاقتصادية لها تأثيرات على القدرة الشرائية بشكل سريع وخير دليل هو قيام السلطات بتخفيض في قيمة العملة عدة مرات مما أثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن بحيث انخفضت قيمة العملة خلال فترة 10 سنوات بأكثر من 350% خلال الفترة 1990-1999 و 120% خلال فترة الدراسة 2000-2020 .

أما الفرضية الثانية فهي محققة بحيث يظهر تأثير الكتلة النقدية على مستويات الأسعار في نفس الاتجاه في الأجل الطويل أكثر منه في الأجل القصير وبالتالي انخفاض في قيمة القدرة الشرائية للعملة، ولعل هذا راجع إلى أن عملية الإصدار النقدي في الجزائر تقابلها عملية الإنفاق على المشاريع والبنى التحتية اللازمة لتتويج مصادر إيرادات الدولة والتي تحتاج إلى وقت ليظهر أثرها بعد سنوات وبالتالي تظهر تلك الزيادة في الإصدار ونمو في معدل الكتلة النقدية في شكل طلبيات متزايدة مما يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع والذي هو مقياس عن تدني القدرة الشرائية للوحدة النقدية (الدينار الجزائري) .

أما الفرضية الثالثة فقد تحققت لأن النموذج المتوصل إليه يبين بأن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع معدل الرقم القياسي لأسعار المستهلك وبالتالي تدهور في قيمة العملة المحلية .

**أهم التوصيات:**

بعد الدراسة التي قمنا بها في هذا الموضوع وبناء على النتائج المتحصل إليها كان لابد من اقتراح مع بعض التوصيات والتوجيهات التي لها علاقة بهذا الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

قبل أن نشرع في دراسة تحليل القدرة الشرائية للعملة المحلية في الجزائر يلزم علينا الضبط والتحقق من مدى صحة المعطيات لبناء نموذج اقتصادي يعبر عن التفاعلات الحقيقية في الاقتصاد.

الاطلاع الجيد على مختلف النظريات التقليدية الحديثة التي تدرس الجانب الاقتصادي.

الاستعانة بالدراسات الأجنبية والاستيعاب الجيد للمعطيات للحصول على نتائج ومعلومات راقية في الموضوع.

**آفاق البحث:**

بناء نموذج يمثل التغير في القدرة الشرائية خلال الفترة المعينة في الجزائر.

توزيع الدراسة من خلال التحليل المبسط للفترات التي مرت بها القدرة الشرائية في الجزائر ومدى ارتفاع وانخفاض العملة.

**توصيات:**

بناء على دراسة تحليلية للقدرة الشرائية في الجزائر لفترة 2000-2020، يمكن تقديم بعض التوصيات التي يمكن ان تكون مفيدة في تحسين الوضع الاقتصادي ورفع القدرة الشرائية للمواطنين توصلنا لبعض التوصيات الآتية:

تعزيز النمو الاقتصادي: ينبغي تبني سياسات تعزز النمو الاقتصادي المستدام والشامل في الجزائر، يمكن ذلك من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية وتشجيع الاستثمار والابتكار بما في ذلك تعزيز زيادة الأعمال وتطوير الصناعات المحلية.

مكافحة التضخم: يجب ان يكون محاربة التضخم من بين الأولويات الاقتصادية ينبغي تبني سياسات نقدية و مالية فعالة للحد من التضخم و ضبط أسعار السلع و الخدمات الأساسية.

تعزيز التوزيع العادل للدخل : يجب ان تكون سياسات التنمية الاجتماعية موجهة نحو تعزيز التوزيع العادل للدخل ، ينبغي تبني سياسات ضريبية و اجتماعية تقلل من الفجوة بين الأغنياء و الفقراء و تعزز فرص المساواة الاقتصادية.

تعزيز القطاع العام والخدمات العامة: يجب تعزيز القطاع العام و تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والنقل والبنية التحتية يمكن ذلك من ذلك من خلال زيادة الاستثمار في هذه القطاعات وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع :

### 1- المصادر والمراجع باللغة العربية:

- 1- أحمد على دغيم، اقتصاديات البنوك في نظام نقدي وإقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، 1989.
- 2- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 3- امين رشيد كنونة، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة بغداد العراق، الطبعة الأولى، 1980.
- 4- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- 5- بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار/أورو دراسة قياسية: (2000-2012)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.
- 6- بوحركات بوعلام، أثر السياسة النقدية على نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2008 ،مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2011/2010.
- 7- تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2018 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2019، ديسمبر 2018.
- 8- حاكم إكرام، أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، تخصص محاسبة وجباية معقدة، 2020-2021.
- 9- حسين مزود، الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022.
- 10- خضير عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 11- دريد كامل الشبيب، المالية الدولية ، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

- 12- راوي دنيا، رابح بختية، أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية، مذكرة ماستر تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامع ابن خلدون تيارت، 2017-2018.
- 13- السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر، دمشق، سورية ، 2011.
- 14- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2005.
- 15- صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد «النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية» دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1982.
- 16- عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011/2012.
- 17 عبد الفضيل محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي (الجزور والمسببات والأبعاد والسياسات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- 18- عبد الله ياسين، بن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، 2021.
- 19- عبد المنعم السيد علي، إقتصاديات النقود والمصارف، الأكاديمية / المفرق، رقم الإيداع لدائرة المكتبة الوطنية (1998-10-1749).
- 20- عقيل جاسم عبد الله، النقود والبنوك منهج نقدي ومصرفي، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان.
- 21- عوض فاضل إسماعيل، تقويم سياسية رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق 2012.
- 22- غازي عبد القادر النفاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار النشر، عمان، 1996.
- 23- لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

24- منير محمد الجنيهي، ممدوح محمد الجنيهي، النقود الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.

25- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط01، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2008.

26- مولود عرابية، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 - 2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني، الأردن، 2004.

27- نادية العقون، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة - حالة الجزائر - للفترة (1970 - 2019)، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 02، 2021.

28- نارمين السعداني، سياسة سعر الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد 144، مصر، أبريل 2001.

## 2- المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :

1-Alain Feler, Les bons résultats de l'ajustement structurel, Revue Média Bank, N°25, Alger, 1996.

2-Benbitour.A, l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, éditions Marinoor, Alger, 1998.

3-Hamid Bali, Op.Cit.

4-Jean Pierre Patat, Monnaie - Institution Financière et Politique Monétaire, Paris, 4<sup>ème</sup> édition, Economica, 1987,.

5-Office National des Statistiques, INDICE DES PRIX A LA CONSOMMATION, Collections Statistiques, Série E, Statistiques économiques N° 200.

6-Sandrine Lardic, Valérie Mignon économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières Economica. paris 2002.

## الملخص :

تعتبر القدرة الشرائية للعملة المحلية في الجزائر موضوعا هاما لفهم وتحليل أثرها على الاستهلاك، وبناءا على طبيعة هذا تطرقنا إلى ماهية القدرة الشرائية وأهم العوامل والتحديات التي تؤثر على هذه الأخيرة، ولدراسة طبيعة هذا الأثر تم استخدام طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة والتي تمثلت في كل من الكتلة النقدية وسعر الصرف لمتغيرين مستقلين والرقم القياسي للإستهلاك كمتغير تابع وقد تم التوصل إلى جملة من النتائج والتي خلصت إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والرقم القياسي للإستهلاك إضافة إلى وجود علاقة على المدى الطويل وفي نفس الاتجاه بين الكتلة النقدية والرقم القياسي للإستهلاك.

الكلمات المفتاحية: القدرة الشرائية، النقود، نموذج تصحيح الخطأ

## Summary :

The purchasing power of the local currency in Algeria is an important topic for understanding and analyzing its impact on consumption. Based on the nature of this, we discussed what the purchasing power is and the most important factors and challenges affecting the latter. To study the nature of this effect, the simultaneous integration method and error correction models were used on the study variables, which were In each of the monetary mass and the exchange rate for two independent variables and the consumption index as a dependent variable, a number of results were reached, which concluded that there is a direct relationship between the exchange rate and the consumption index, in addition to the existence of a long-term relationship in the same direction between the monetary mass and the consumption index.

Keywords: purchasing power, money, error correction model